الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليـجي بالأغواط
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : علوم الإقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

أثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري

خلال الفترة 2010-2021

من إعداد الطالبتين:
- بطيمي إحسان
- كريريش وئام

تحت إشراف:
- أ.د رمضاني لعلا

لجنة المناقشة :

- أ.د الشارف عبد القادر	أستاذ دكتور	رئيسا
- أ.د رمضاني لعلا	أستاذ دكتور	مقررا
- د متيجي عمر	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الدراسية: ***2021/2022***

إهـــداء

نحمد الله ونشكره الذي منحنا نعمة العلم والبصيرة

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار

ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ

إلى ملهمتي، إلى من لا يضاهيها أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرها، إلى من بذلك الكثير، وقدمت ما لا يمكن أن يرد إلى "أمي الغالية" أهدي لك كل نجاح وتميز.

إلى من كلت أنا مله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، إلى من علمني كيف أقف بثبات "أبي الغالي".

إلى من كانوا لي كتفا ثابتا لا تهزه الريح تلك الجبال أسند نفسي عليها عند الشدائد وكيف لا ورب الكون قال ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ أخوتي: بشير، سامية، فاطمة

إلى ريحانتا قلبي: عائشة وأحلام

إلى من عرفت معهم معنى الحب، إلى من شاركوني دروب الحياة

إلى من كانوا خير جليس وصديق: إحسان، خيرة، وداد.

وئـــام

إهــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ويطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، أرجو أن يمد الله في عمره والدي العزيز

إلى ملاكي بالحياة إلى معنى الحب والحنان، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وإلى أغلى الحبايب أمي الغالية.

إلى عمتي الغالية عائشة.

إلى من وهبهن الله لي سندا في الحياة أروى ولينة

إلى كل عائلتي بطيمي وبوشارب

إلى كل الذين أشرفوا على تدريسي في مختلف مراحل تعليمي

إلى من زرعت معهم بذور صداقة لا تنسى ولا تقدر بثمن وئام، وداد، خيرة،

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إحســان

شكر وتقدير

قال اله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

قال رسول الله ﷺ: ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله))

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر العظيم والامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل كل حسب موقعه ونخص بالذكر الأستاذ المشرف رمضاني العلا وإلى جميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي لكم منا كل الاحترام والتقدير جزاهم الله عنا كل خير.

إحسان ووئام

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التقلبات في أسعار المحروقات على الميزان التجاري طوال الفترة 2010–2021 ونسعى إلى تسليط الضوء على أهم تداعيات التقلبات ومعرفة مدى مساهمتها في التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي. وبناء على ما سبق وجدنا في هذه الدراسة أن الاقتصاد الجزائري رجعي بحت، وهذا واضح خلال فترة انخفاض أسعار المحروقات مما أدى بالأخير إلى عجز دائم في الميزان التجاري طوال فترة التراجع.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of fluctuations in fuel prices on the trade balance throughout the period 2010-2021We seek to highlight the most important repercussions of volatility and see how much it contributes to the impact on indicators of economic balance.Based on the above we found in this study that the Algerian economy is purely reactionary and this is evident during the period of the decline in fuel prices, which led the latter to a permanent deficit in the trade balance throughout the period of decline

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	تطور الطلب النفطي العالمي (2010-2022)	20
2	أهم الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية وعلاقتها بأسعار النفط	23
3	تطور إنتاج النفط الخام خلال الفترة2010-2020	42
4	تطورات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).	52
5	تطورات أسعار الغاز والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).	55
6	هيكل الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2010-2021)	60
7	هيكل صادرات المحروقات وخارج المحروقات للفترة (2010-2021)	63
8	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2010-2020).	67
9	انعكاسات تقلبات أسعار المحروقات على هذه الميزان التجاري	69

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	**الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2010-2021)**	20
2	**تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية**	41
3	**طور إنتاج النفط الخام خلال الفترة2010-2020**	42
4	**تطور صادرات النفط الخام خلال الفترة 2010-2020**	43
5	**تطور إجمالي صادرات الغاز الطبيعي2020-2010**	43
6	**تطور صادرات المشتقات النفطية خلال الفترة2010-2020**	44
7	**تتبع تطورات أسعار النفط والناتج المحلي خلال الفترة (2010-2021).**	51
8	**تطورات أسعار الغاز والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020).**	54
9	**تطور إجمالي الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)**	59
10	**هيكل صادرات المحروقات وخارج المحروقات خلال فترة (2010-2020).**	62
11	**رصد تغيرات الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2020).**	66
12	**انعكاسات تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري 2010-2020**	68

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	.I
شكر وتقدير	.II
ملخص	.III
قائمة الجداول	.IV
قائمة الاشكال	.V
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الإطار النظري للمحروقات والميزان التجاري.	
تمهيد.	5
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحروقات.	7
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي	7
المطلب الثاني: تقسيمات وأهمية المحروقات	13
المطلب الثالث: أسعار المحروقات	15
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على أسعار المحروقات	19
المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري.	25
المطلب الأول: مفهوم عام حول الميزان التجاري	25
المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري	27
المطلب الثالث: أهمية الميزان التجاري والعوامل المؤثرة عليه	31
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري واعتماده على قطاع المحروقات.	34
المطلب الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر	34
المطلب الثاني : تمويل الاقتصاد الجزائري	40
المطلب الثالث : تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار المحروقات	44
خلاصة الفصل.	47
الفصل الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار المحروقات	
تمهيد.	49

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي.	50
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	50
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار الغاز الطبيعي على الناتج المحلي الإجمالي	53
المبحث الثاني: واقع الصادرات والواردات الجزائرية.	57
المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال (2010-2021)	57
المطلب الثاني: واقع صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر خلال 2010-2020	61
المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري	66
المطلب الأول: تطور رصد الميزان التجاري الجزائري	66
المطلب الثاني :	68
خلاصة الفصل.	71
خاتـمة	73
المراجع	77

مقدمة

مقدمـة:

تعد المحروقات عصب الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة من القرن الماضي، ومرتكز أساسي يقوم عليه كل من الإنتاج الصناعي والزراعي، فكان للنفط فيها نصيب الأسد حيث حظي بمكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة ، واحتل المصدر الأول والأقوى فيها، كما لعب دورا بارزا في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية، كل هذا جعل منه سلعة إستراتيجية أسعارها محط أنظار العالم سواء تعلق الأمر بطرق تسعيرها أو بالقوى الاقتصادية المؤثرة عليها. وهذا ما أبرز أهمية بالغة له بالنسبة لكل من الدول منتجي النفط أو مستهلكيه ما عزز أثر تقلبات أسعاره سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على صادرات وواردات كل من الدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء. فأي انخفاض لأسعار النفط أو الغاز يشكل خطرا حقيقيا على حجم عائدات المحروقات بصنفيها النفطية منها والغازية وهذا بدوره يؤثر على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني وعلى الميزان التجاري على وجه الخصوص كونه أهم الأدوات التحليلية المفسرة والتي من خلالها يمكن تحديد وضعية الاقتصاد للدولة.

الجزائر كمثيلاتها من الدول المنتجة للنفط ، بحيث تستقي من عائداتها النفطية كل ما يحتاجه اقتصادها، وأنّ 97% من صادراتها وليدة قطاع المحروقات، فالعائدات من المحروقات هي المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، فالجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات في التجارة الخارجية مما جعل ميزانها التجاري يتأثر وبشدة بالتقلبات الحاصلة على مستوى أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية للطاقة. وبناء على هذا يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- **ما مدى تأثير تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري ؟**

ومن أجل الإلمام بالموضوع صغنا مجموعة من التساؤلات في شكل فرعي كالآتي:

– ما هي العوامل المؤثرة والمحددة على أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية؟

– ما أثر تغيرات أسعار النفط والغاز على الصادرات والواردات الجزائرية؟

– ما مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات أسعار المحروقات؟

الفرضيات:

– تتأثر أسعار النفط والغاز بعوامل اقتصادية وكذا غير اقتصادية.

– استقرار أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية تقف على علاقة الموجودة بين سعر النفط والغاز والعوامل المؤثرة عليها.

– كل تغير في أسعار النفط والغاز يعني تغير وتأثير على التوازنات الداخلية.

أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية هذا البحث كونه قضية اقتصادية شغلت اهتمام الخبراء والفنيين الاقتصاديين لعدة اعتبارات.

–إن هذا البحث يسلط الضوء على احد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية ومنها الجزائر خاصة.

–اعتبار الجزائر واحدة من الدول العربية التي يعتمد اقتصادها على العائدات البترولية .

أهداف الدراسة:

– التعرف على تاريخ المحروقات وأهمية وتسليط الضوء على الجزائر.

– تحليل أسباب تقلبات أسعار المحروقات من الفترة (2010–2021).

– توفير إطار نظري حول معرفة حقيقة وواقع المحروقات في الجزائر والميزان التجاري.

مبررات اختيار الموضوع:

رأينا أن نختار هذا الموضوع محل الدراسة للأسباب التالية.

– أن الاقتصاد الوطني يعتمد كليا على ما يجنيه من قطاع المحروقات، وأن أي تغير في أسعار المحروقات سينعكس حتما وبصورة مباشرة على وضعية الميزان التجاري.

– تحتل المحروقات مكانة هامة حيث تعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

– محاولة دراسة أثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم التركيز في هذه الدراسة على البحث في العلاقة ما بين أسعار المحروقات وعناصر الميزان التجاري (صادرات وواردات، رصيد الميزان التجاري) حالة الجزائر، حيث أن هذه الدراسة تبين مدى تأثر هذه العناصر مع تقلبات أسعار المحروقات.

الحدود الزمانية: حددت مدة الدراسة في الفترة الممتدة 2010–2021.

المنهج المتبع:

انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينص على تتبع ظاهرة معتبرة، وذلك لإيجاد علاقة بين المتغير المستقل (أسعار المحروقات) على المتغير التابع (الميزان التجاري)، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في أجزاء من المذكرة.

دراسات سابقة:

اعتمدنا في موضوعنا على مجموعة من الدراسات من أطروحات ورسائل ومجلات ومن أهمها:

1– مجدولين دهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمة للتجارة ، أطروحة دكتوراه، والتي أشارت إلى تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار المحروقات.

2- سمية زموري، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه والتي أبرزت أثار تقلبات أسعار كل من النفط والغاز على التنمية الاقتصادية.

3- بلقاسم زياني ، سياسيات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر .

4-حاج قويدر عبد الهادي ، الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986- 2009م) والذي أبرز طرق تسعير البترول والغاز، أطروحة دكتوراه .

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هي:

- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في مكتبات الجامعة خاصة الكتب.
- أغلب المراجع المتوفرة تناولت موضوع المحروقات والميزان التجاري في فترات قديمة.
- فارق البيانات والإحصائيات من مصدر لآخر.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمحروقات والميزان التجاري والذي تناولنا فيه التطور التاريخي وأهمية المحروقات بالإضافة إلى ماهية الميزان التجاري.

أما في الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة مدى تأثير تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري في الجزائر وتطرقنا فيه إلى **انعكاسات تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري (2010-2021).**

الفصل الأول
الإطار النظري للمحروقات والميزان التجاري

تمهيد:

أخذت الطاقة منذ اكتشافها النصيب الأكبر لدى حياة الأفراد والمجتمعات بل تهافتت الشعوب على شكل أوسع وانتهى بها الصراع إلى من يستخرج أكثر؟ نظير ما أخذته من أهمية بالغة ودور أبلغ في تطوير حياة الأفراد والمجتمعات ككل، فهي تعد من المحركات الأساسية وعلى أساسها يقاس تطور الأمم.

فالمحروقات بصنفيها (الغاز الطبيعي والبترول) إحدى أهم المصادر الطاقوية فهي لا تعامل على أنها مجرد سلعة تباع وتشترى وفقا لقوى العرض والطلب فقط بل تذهب إلى أكثر من ذلك بحيث أنها تحظى بدور بارز يؤثر ويتأثر بالواقع الاقتصادي أولا ليصل إلى التأثير السياسي فيمس مصالح وجهات وأطراف عديدة في الدول سواء المنتجة منها أو المستهلكة وهذا كله يصب تعزيز الصراع الدول حول المحروقات.

يعتبر الميزان التجاري محرك رئيسي في النشاط الاقتصادي وله تأثير محسوس على النمو الاقتصادي، فبواسطته يتم التعرف على وضعية البلد ومركزه وتنافسيته في العالم.

بحيث أن حركة الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الميزان التجاري أهم مؤشرات التوازن الخارجي وعليه سنتناول في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحروقات

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري واعتماده على قطاع المحروقات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحروقات.

إن واقع المحروقات يستحوذ على مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، حيث شكل منذ اكتشافه اهتماما كبيرا لدى الأفراد والمجتمعات، لما له من أهمية في تطوير حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، فهو من المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة وواحد من المعايير التي تقاس بها الأمم.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي.

يعبر قطاع المحروقات عن كل الأنشطة المرتبطة بالبحث والتنقيب واستغلال البترول والغاز الطبيعي على حد سواء، حيث لم يُبرز الغاز الطبيعي كقطاع مستقل عن قطاع البترول إلا بعد ازدياد أهميته مع بداية التسعينات وهو ما يستوجب دراسة تطور كل قطاع على حدا.

أولا: التطور التاريخي لنشأة البترول:

حيث انقسمت مراحل تطور صناعة البترول إلى خمس مراحل:

1/ المرحلة الأمريكية للبترول (1859-1911):

اكتشف الكولونيل دريك DRAKE في ولاية بنسلفانيا الأمريكية أول بئر للبترول عام 1859[1] وهذا على عمق 69.5 قدم[*] حيث استخدم البترول في التشحيم والتزييت، ثم استخدم في الإضاءة الذي أدى استهلاكه بسرعة كبيرة، وعليه قام روكفلر ROCKEFLLER بناء

[1] محمد العراقي: ارتفاع أسعار النفط، الأسباب ، التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (08)، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جويلية 2006، ص11..

[*] 1 قدم تساوي 30.48 سنتيم أي 69.5 قدم تساوي 21.18متر.

أول معامل لتكرير البترول عام 1863 حيث استهدف شراء البترول الخام من أرخص المصادر ونقله وتخزينه وتكريره عن طريق شركة ستندر أويل (Standerd Oil)[1].

2/ تدويل الصناعة البترولية وظهور الكارتل العالمي للبترول (1911-1960):

تميزت بداية القرن 20 باستخدام المحركات بواسطة البترول كوقود لهذه المحركات وهذا ما دفع بالطلب عليه بتزايد وبالتالي ضرورة استخراجه من مناطق أخرى خارج أمريكا.

من جهة أخرى سيطرت الشركات النفطية العملاقة المعروفة بالشقيقات السبع** وبعض الشركات النفطية المستقلة الكبيرة*** على إنتاج النفط وتسويقه بفضل امتلاكها معظم حقوق الامتياز لاستغلال الحقول النفطية وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم، مما فسح المجال للانفراد بالقرارات الخاصة بالأسعار وبحرية تامة دون اعتبار لمصالح البلدان المنتجة، حيث قامت هذه الشركات النفطية العملاقة بإنشاء كارتل عالمي للبترول والذي أقيم بمقتضى اتفاقيات عامة وأخرى إقليمية وظلت هذه الاتفاقيات وجميع أعمال الكارتل سرا ولم يفصح عنها إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب التحقيقات الحكومية.

3/ الاتجاه نحو سيطرت الدول المنتجة وظهور منظمة الأقطار المصدرة للبترول (1960-1980) :

أنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC خلال الاجتماع التأسيسي الذي عُقد في العاصمة العراقية بغداد في 10 سبتمبر 1960 بحضور ممثلي خمس دول وهي السعودية،

---

[1] حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، اقتصاد التنمية، 2011-2012، جامعة وهران، ص8.

** الشركات هي: Exxon , Texaco, Standerd Oil of Californie, British Petr oléum, Sell , Total , Mobil.

*** مثل: Aracolacco, Arco, Amaco.

الكويت، إيران، العراق، فنزويلا التي وقعت على الاتفاق الأساسي لها ثم انضمت بالتدريج دول أخرى ليصل عدد دول الأعضاء 12 عضوا في سنة 2009.

حيث استهدف قيامها: تحقيق التعاون بين مختلف أعضاء المنظمة، توحيد السياسات البترولية وإتباع أحسن الطرق لحماية مصالحها، العمل على الحد من التخفيضات الغير ضرورية في الأسعار وضمان دخل ثابت، تأمين تجهيز البترول إلى الدول المستهلكة حيث تُعتبر هذه الأخيرة تنظيم احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري (الشقيقات السبع)، أنشأت كردة فعل واحتجاج على سيطرت الشركات العالمية[1].

4/ مرحلة السوق الحرة وتقهقر دور الأوبك (1980-1998):

بدأت هذه المرحلة في بداية الثمانينات عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة عن بداية منعطف جديد في السوق النفطية، ومن هذه المؤشرات:

- نجاح الدول الصناعية في ترشيد استخدام الطاقة والنفط وتطوير بدائله .
- استمرار حالة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية منذ 1973 بسبب ارتفاع الأسعار .
- تكوين الدول الصناعية لمخزون إستراتيجي ضخم من النفط .
- دخول منتجين جدد للبترول (المكسيك، بريطانيا، النرويج، كندا، الاتحاد السوفياتي) التي باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تنتجها دول الأوبك من السوق وقامت بالفعل بزيادة الإنتاج مما أدى إلى وجود فائض عرض بترولي في السوق.

وبذلك أخذت سيطرت الأوبك على السوق العالمية للنفط تتآكل في وقت غاب فيه التنسيق وظهرت دول تتعارض مصالحها الجوهرية مع مصالح الأوبك.

[1] حاج قويدر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص9-11.

مما فسح المجال لدول أخرى أخذت تظهر على خريطة التصدير بتشجيع من الدول الصناعية في محاولة منسقة لكسر قوة الأوبك وتماسكها[1].

بالإضافة إلى ذلك فقدت سيطرة الأوبك على تحديد الأسعار وذلك بسبب الخلافات بين الدول الأعضاء ثم تلتها أزمة 1986 التي فشلت فيها الأوبك في وقف الانهيار الكبير للأسعار، وعلى هذا الأساس استعادت الدول الصناعية المستهلكة السيطرة والتحكم في السوق البترولية بعد إنشائها الوكالة الدولية للطاقة من جهة وكذلك بسبب تطور الأسواق الحرة الفورية للبترول[*].

5/ مرحلة التكيف والتجاذب بين الأوبك والدول الصناعية:

في بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا وظهرت هذه الآثار بشكل أكثر وضوحا عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها ولم تعرفه حتى في أزمة 1986 حيث ترتب على هذا الانخفاض آثار سلبية أهمها:

- انخفاض عوائد الدول المنتجة للنفط جراء انخفاض الأسعار .
- تراجع أرباح الشركات النفطية الكبرى

وأمام هذه الوضعية قامت دول الأوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة وذلك بإجراء تخفيض في الإنتاج

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، يونيو 2006، ص51.

[*] مواقع الأسواق الفورية (سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك) في الولايات المتحدة، الخليج العربي، سوق سنغافورة في الشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا.

لقد ساهم نجاح القرارات والمبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمة وتفعيل دورها، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجاذب القوى بين رغبة الأوبك في العودة والصمود ورغبة الدول المستهلكة في إبعادها عن مواقع التأثير.

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها هو أن هناك طابع دوري يسود الاقتصاد النفطي، يمكن التعبير عنه "بدورة البترول"، إذ كلما تنتهي مرحلة تأتي بعدها أخرى تختلف عنها تماما مما يعني أن الاقتصاد النفطي يحمل في ذاته مخاطر يتوجب فهمها جيدا واستشارتها مسبقا قبل حدوثها حتى يمكن التصدي لها[1].

ثانيا: تطور نشاط الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي:

1/ مرحلة الأهمية المحدودة للغاز الطبيعي قبل 1973:

في هذه الفترة كان الغاز الطبيعي يعتبر منتجا ثانويا للنفط، وثم لم تهتم أكثر الدول بالبحث عنه مستقل عن النفط كما لم تهتم بتقدير ونشر احتياطاته التي لم تبدأ بصورة منتظمة إلا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1945، وعليه يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية المهد الذي ولدت فيه الصناعة للغاز الطبيعي ومن هنا أخذت أوروبا وباقي الدول التي أقبلت على استخدام الغاز في ترسم الخطى الأمريكية في هذا المجال[2].

إن الشروط التي كانت قائمة قبل الصدمة البترولية لعام 1973 لم تسمح باكتشاف أهمية الغاز الطبيعي كما لم تسمح ببروز صناعة غازية مستقلة ولا ببروز شركات مختصة في استخراج الغاز على غرار ما هو موجود في صناعة النفط، حيث وقفت العوائق التقنية والاقتصادية كحاجز في وجه تطوير هذه الصناعة ما جعل كمية الغاز الطبيعي المسوقة في الأسواق الدولية عام 1970 لا تتجاوز نسبة 5% من الإنتاج التجاري العالمي في تلك السنة.

[1] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص156.

2/ مرحلة الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي بعد 1973:

منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، تظافرت العديد من العوامل لجذب الاهتمام العالمي للغاز الطبيعي والنظر إليه كمصدر طاقة مستقل وليس كمنتج ثانوي ومن أهم هذه العوامل الإدراك العالمي لقضايا البيئة، واستعادة الدول المنتجة للنفط سيطرتها على ثرواتها النفطية، تعديل أسعار النفط عام 1973 ورغبة الدول المستهلكة للنفط في تنويع مصادرها من الطاقة، وعليه فقد حصلت زيادة كبيرة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي وتوسعت استخداماته بصورة لافتة للنظر ولكونه مصدر طاقة أنظف نسبيا من النفط وللتقدم التكنولوجي الذي أفضى إلى انخفاض في تكاليف إنتاج ونقل الغاز وبسبب التطور التقني الذي حصل في مجال محطات توليد الكهرباء بالدورة المركبة والتي نتجت عنها زيادة مهمة في مستوى الكفاءة وتخفيض التكاليف.

ومن أسباب الاهتمام بالغاز الطبيعي كذلك وفرة الاحتياطات المؤكدة منه أثر اكتشاف حقول ضخمة منه، وتشجيع ودعم البلدان المستهلكة الرئيسية لشركاتها الكبرى للاستثمار والتي نتجت عنها زيادة مهمة في مستوى الكفاءة وتخفيض تكاليف مثل تلك المحطات، مما زاد من اقتصاديات استخدامات الغاز فيها.

ومن أسباب الاهتمام بالغاز الطبيعي كذلك وفرت الاحتياطات المؤكدة منه أثر اكتشاف حقول ضخمة منه، وتشجيع ودعم البلدان المستهلكة الرئيسية لشركاتها الكبرى للاستثمار في مشاريع الغاز، حتى ولو كانت في مناطق نائية أو مهجورة وذلك وفق اتجاه سياسي شق طريقه في البلدان الغربية يدعو إلى تقليل اعتماد تلك البلدان على النفط بصورة عامة ونفط الأوبك والعربي بصورة خاصة[1].

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص160.

في مشاريع الغاز وبذلك شق الغاز طريقه في البلدان الغربية يدعو إلى تقليل الاعتماد على النفط بصورة عامة[1].

المطلب الثاني: تقسيمات وأهمية المحروقات

تعتبر المحروقات المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وبدونها ما كان للثورة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها ، وما كان للإنسانية أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تقدم ورقي وازدهار فقطاع المحروقات يعد من أبرز الموارد الأولية للاقتصاد العالمي.

أولا: مفهوم النفط:

إن كلمة نفط في الأصل كلمة لاتينية Petr oléum وتعني Petr صخر+زيت Oléum أي بمعنى زيت الصخر ويطلق عليه أيضا "الزيت الخام"، أما الاسم الدارج فهو "الذهب الأسود"، أما مصطلح النفط فهو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح "نافاتا" والتي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون والآشوريون لكونه مادة سائلة[2].

ويعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها فكل مادة تتكون من جزيئات من وحدات تركيبها الأساسية، وكل جزء يتألف من ذرات وتتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.

[1] دعاس خليل، مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية.

[2] إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود مالية وبنوك، سنة 2016/2015، ص86.

ثانيا: مفهوم الغاز الطبيعي:

يعتبر الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة من المحروقات كبديل ومكمل للنفط مستخرج من آبار شبيها بآبار النفط، يتم معالجته عبر عمليات كيميائية وفيزيائية، يتكون من مركبات هيدروكربونية خفيفة وهي الميثان بأكثر من 85% والإيثان والبروبان، وميزته الحد من التلوث البيئي مقارنة مع النفط .

يتم وصف الغاز الطبيعي بأنه الصورة الغازية للبترول ووصفه بالطبيعي لتميزه عن الغاز الصناعي والغاز الصخري، له استعمالات كثيرة، أنواعه تتمثل في الغاز التقليدي والغاز غير المصاحب للبترول والغاز المصاحب المنحل في البترول[1].

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للمحروقات:

للثروة النفطية مزايا كثيرة فهي تعتبر المصدر الأول للطاقة التي تعتبر العجلة المحركة لدواليب الاقتصاد العالمي، بحيث أصبحت تُشكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج، إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، حيث ارتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي فكلما زاد استهلاك الدولة للطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي وبهذا فالاقتصاد الحديث ارتبط في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوفر مصادر الطاقة المختلفة للطاقة ونجد أن الطاقة النفطية هي التي تُستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أُستخدمت أيضا مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة في تشغيل المصانع فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد من دون نفط، وهذا النفط الذي يعد تكريره ليتم الحصول على عدد من المنتجات في تسيير التقنية في حياتنا اليومية وأهم هذه المنتجات: الغازولين، الديزل، الكيروسين، زيوت التشحيم، الاسفلت.

[1] إبراهيم بورنان، العيد رزق الله، هيكلة وتسيير سلطة ضبط قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، 02 جوان 2019، ص152.

إذا فالأهمية الاقتصادية للثروة النفطية شملت كل القطاعات الاقتصادية من بينها:

– تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة وأعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي.

– من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر الحرارة، الطاقة المحركة.

– أهميته تجاريا تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة

– أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 61% من مجموع البترول المستهلك في العالم.

المطلب الثالث: أسعار المحروقات.

أولا: تعريف وأنواع سعر البترول:

1/ تعريف سعر النفط: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط، الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكوم من 42 **غالون*** معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار[1].

* **غالون:** وحدة قياس للسوائل ويساوي الغالون الأمريكي 3.78 لتر.

[1] سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 36، العراق، 2013، ص5.

2/ أنواع سعر النفط: إن أسعار النفط كانت وستبقى محط الأنظار وإحدى أهم المواضيع البارزة في السياسة الدولية لذا من الضروري جدا التطرق لأهم أنواع الأسعار النفطية منذ اكتشافه إلى الآن والأكثر تداولا منها:

أ/ الأسعار المعلنة (the posted prices): هو السعر الرسمي الذي يحدّده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، وهو يجسد قيمة النفط الخام بالوحدة النقدية المعلومة في زمن معلوم وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية[1].

ب/ الأسعار المحققة (the actuel prices): ظهر هذا السعر بدخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط وذلك بعد أن منحت هذه الشركات حسومات على الأسعار تراوحت بين (10-35) سنتا للبرميل بهدف منافسة الشركات النفطية الكبرى[2].

ج/ سعر الإشارة (the refrence prices): هو متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة، تشكل مؤشرا لتسعير مجموعة من النفوط بموجب بعد أو قرب درجة الكثافة.

- نفوط الإشارة كثيرة منها: "النفط العربي الخفيف/ رأس التنورة fob/ أوبك، نفط غرب تكساس USA، نفوط برنت/ بحر الشمال"[3].

د/ سعر التكلفة الضريبية (the tax cost prices):وهو يمثل كلفة برميل البترول المستخرج زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك التكلفة ويسمى هذا السعر بالسعر الضريبي، ويمثل أيضا القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المحققة في السوق البترولية.

تحسب هذه الأسعار وفق ما يلي: **سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة**

---

[1] علّة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر **(2014-2000)**.

[2] نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000، ص ص 20، 21.

[3] نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص21.

حيث أن: **عائد الحكومة = الربح + الضريبة**[1]

هـ/ السعر الفوري (the spot prices): هو ثمن البرميل النفطي الخام معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو الفورية*[2].

و/ سعر السوق: ومفاده أن يترك أمر تحديد الأسعار لمختلف أنواع البترول لعوامل السوق. اعتمد من طرف دول الأوبك باستخدام سلة الأوبك** كمؤشر رجعي لتسعير بقية الأنواع الأخرى للبترول[3].

ثانيا: تعريف وأنواع سعر الغاز:

1/ تعريف سعر الغاز: تتميز أسعار الغاز الطبيعي في العالم بطبيعة إقليمية بحيث تختلف من منطقة إلى أخرى، أو ن استخدام لآخر نظراً للمحددات الخاصة بصناعة وسوق الغاز. وكل هذا يرجع بشكل أساسي إلى أن الغاز يعامل بمرتبة ثانية بعد النفط في أسواق الطاقة، ناهيك

[1] بلوافي عبد المالك، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية (2020/2019)، جامعة وهران2، ص56.

* **السوق الفورية:** وهي متعددة في العالم منها لندن، سنغافورة، نيويورك، منطقة ARA، الخليج العربي.

[2] أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة 1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011، ص142.

** **سلة أوبك** بصيغتها القديمة تشمل المعدل البسيط لأنواع من البترول الخام وهي: العربي الخفيف، مزيج الصحراء الجزائري، خام دبي، تي جي الخفيف الفنزولي، يوني الخفيف النيجيري، خام ميناس، الأندنوسي، خام أزموس المكسيكي.

[3] بلقاسم زياني، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر دراسة حالة (2000-2016)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر، (2000-2014)، ص202.

عن مشاكل النقل وبالتقليد فإن حدود تداول الغاز ينحصر بين طرفين [المنتج والمستهلك] فقط[1].

2/ أنواع سعر الغاز الطبيعي: أنّ وبشكل عام للغاز الطبيعي نوعين من الأسعار هما:[2]

أ/ سعر الاتفاق: هو السعر الذي يتم الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وفق عقد معين يتم تحديده في الغالب بالدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية B.T.U* أو متر مكعب m^3 أو قدم مكعب**

ب/ السعر الحقيقي "النهائي": يختلف عن السعر التعاقدي الذي يأخذ بعين الاعتبار البنود التعاقدية الأخرى المؤثرة في المحصلة النهائية للسعر.

إضافة أن أسعار الغاز على أساس صبغة C.I.F*** أي تكفل المصدر لضمان وصول الشحنة إلى حدود البلد المستورد.

---

[1] بن أحمد أحمد، الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها، مجلة روئ الاقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016، ص ص180، 181.

[2] علي رجب، النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد120، شتاء 2007، ص ص 28، 29.

* B.T.U: British Themal Units

** قدم مكعب = m^3 0,0283.

***Cost, Insurance, Freight.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على أسعار المحروقات

تتأثر أسعار المحروقات بشكليها النفط والغاز بجملة من العوامل وهي :

أولا: العوامل المؤثرة على أسعار النفط:

يمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط في الطلب والعرض النفطي.

1/ الطلب على النفط: هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين. وخلال فترة معينة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية سواءًا كانت لأغراض استهلاكية **(بنزين)** أو الكيروسين **(النفط الأبيض)** ويتأثر الطلب على النفط بـ:[1]

أ/ متوسط دخل الفرد: ويؤثر على مستوى استهلاك الفرد للطاقة باعتباره مؤشر لمستوى المعيشة بالنظر إلى أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية.

ب/ أسعار الطاقة: يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة بعلاقة عكسية مع سعر الطاقة، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين: "بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية".

ج/ هيكل الناتج القومي: إن الدول الصناعية تستهلك نحو عشر أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركزاً هاما من هيكل الناتج في هذه الدول.

د/ النمو الاقتصادي العالمي: إن زيادة النمو الاقتصادي تُصاحبه دوما زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط.

[1] عيادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، دراسة تحليلية وقياسية (1970-2008)، علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص123-124.

هـ/ المناخ: ويعتبر عاملا ثانويا لكن تأثيره على الطلب النفطي قليل نسبيا، بحيث يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد شتاءًا والدول المعرضة للكوارث الطبيعية.

الجدول رقم 01: يمثل الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الطلب النفطي	88	89	90	92	93	96	96	98	99	100	90	96

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على

International Energey Agency World Oil Supply and demand, Oil Market report (Since 2010 Umtil now).

بحيث أن الجدول أعلاه يبين تطور الطلب العالمي على النفط طيلة الفترة (2010-2021)

الشكل 01: تطور الطلب النفطي العالمي (2010-2022)

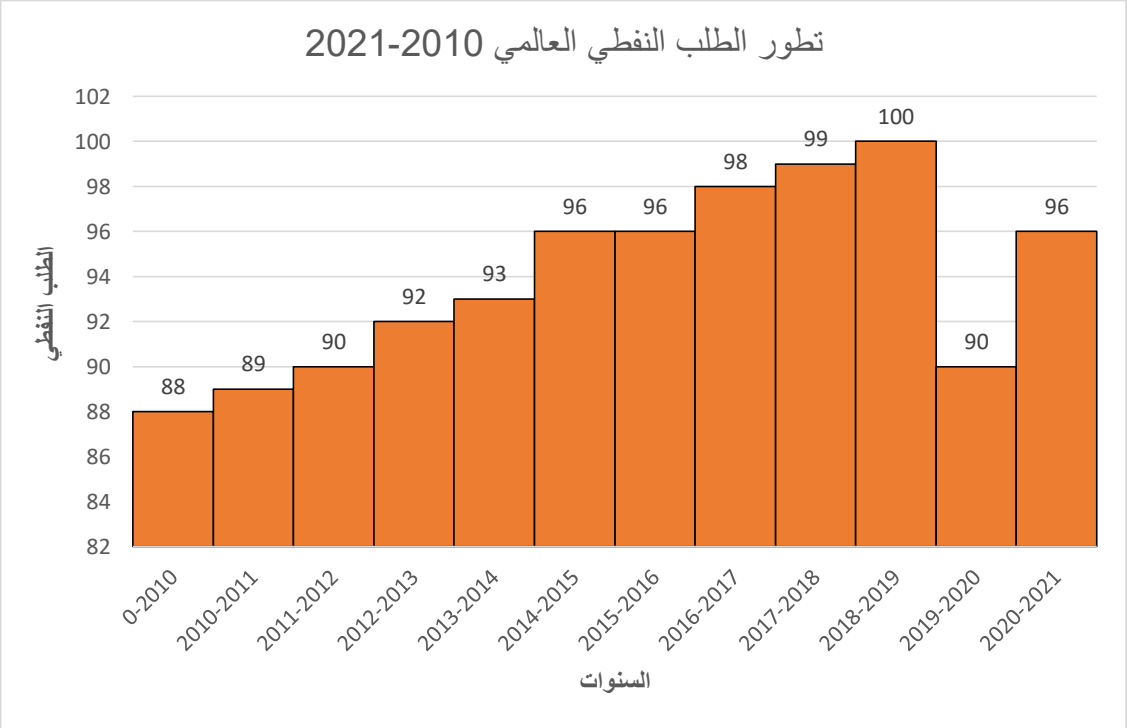

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول 01.

International Emergy Agency World Oil Supply and demand, Oil Market report (Since 2010 Umtil now).

2/ العرض النفطي: هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواءا كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر، عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ويتمثل في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون* استعدادا لمواجهة زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية[1]، ويتأثر العرض النفطي بـ:

أ/ مستوى الطلب على النفط والسعر السائد في السوق: العرض النفطي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق[2].

ب/ الاحتياطات النفطية: يتأثر العرض النفطي بمقدار الاحتياطات النفطية المتوافرة لكن هذا لا يعني أن توافرها بكثرة يصاحبه بالضرورة زيادة العرض فور ارتفاع الطلب[3].

ج/ تكلفة الإنتاج: تعتبر زيادة تكلفة الإنتاج من أهم العوامل المحيطة لنشاط الاستثمار في مجال النفط، حيث أن زيادة تكلفة محطات الإنتاج [الأنابيب ، الكوادر البشرية] ستؤدي إلى تخفيض الإنتاج وانخفاض العرض النفطي[4].

---

* **المخزون النفطي:** هو كميات من النفط الخام ومشتقاته التي يتم الاحتفاظ بها لزمن معين في مستويات مختلفة وفي أماكن متعددة وذلك لتغطية احتياجات البلاد المستهلكة الصناعية والتجارية في حال تعرض الإمدادات النفطية للانقطاع لأي سبب كان، كما يستخدم للمضاربة النفطية.

[1] خوميجة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة حالة (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (2017-2018)، جامعة البويرة، ص41.

[2] خوميجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] عبد القادر خليل، أثر تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، دراسة نظرية تحليلية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول، جامعة المدية، 28 أكتوبر 2015، ص12.

[4] خوميجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص42.

د/ العوامل السياسية: تتعلق بالاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مختلف مناطق إنتاج النفط وتكريره حيث أن ما ينتج في بلد لا يمكن تعويضه في بلد آخر [1]

هـ/ سعر مصادر الطاقة البديلة: أسعارها تلعب دورا مهما في العرض النفطي، إذ أن انخفاض الأسعار وارتفاع لجودة هذه المصادر يساهم في التأثير على العرض النفطي[2].

و/ سياسة الدول المنتجة في إدارة إمداداتها النفطية: انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات التي يمكنها التأثير على العرض النفطي يمكن اختصارها في[3]:

- سياسة الدفاع عن الأسعار (1973-1985)
- سياسة الدفاع عن الحصة السوقية (1986-1996)
- سياسة تثبيت الأسعار.

3/ عوامل أخرى :

هناك عدة عوامل أخرى أو أحداث ساهمت في التأثير على أسعار النفط نذكر منها :

- الأزمات المالية كالاسياوية 1997وازمة الرهن العقاري 2008
- الحروب كالحرب بين إيران والعراق والغزو العراقي على الكويت
- تخفيضات الأوبك لسقف الإنتاج

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار ، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص55.

[2] سمية زموري، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، (2015/2014)، ص34.

[3] وصاف سعيدي وفاتح بونونة، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص4.

والشكل أدناه يوضح أهم الأحداث الاقتصادية والجيوسياسية التي عرفها العالم ومدى تأثيرها على أسعار النفط

"يبين الشكل 2 أهم الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية وعلاقتها بأسعار النفط"

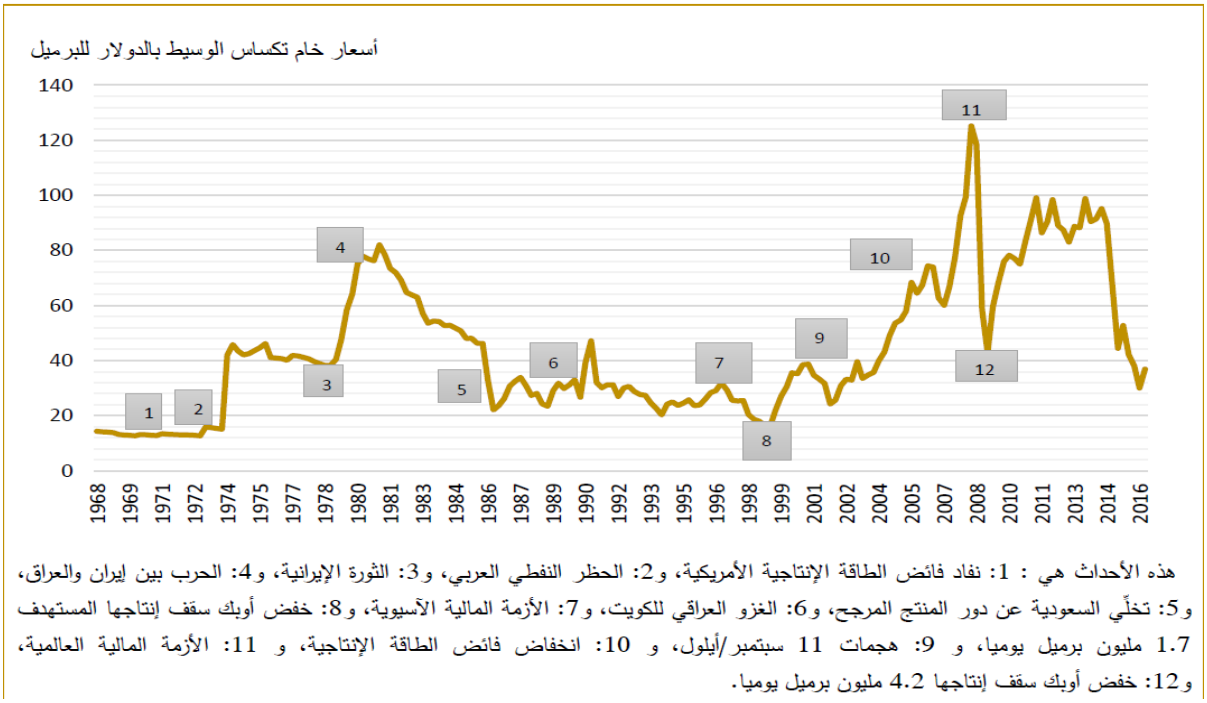

هذه الأحداث هي : 1: نفاد فائض الطاقة الإنتاجية الأمريكية، و2: الحظر النفطي العربي، و3: الثورة الإيرانية، و4: الحرب بين إيران والعراق، و5: تخلّي السعودية عن دور المنتج المرجح، و6: الغزو العراقي للكويت، و7: الأزمة المالية الآسيوية، و8: خفض أوبك سقف إنتاجها المستهدف 1.7 مليون برميل يوميا، و 9: هجمات 11 سبتمبر/أيلول، و 10: انخفاض فائض الطاقة الإنتاجية، و 11: الأزمة المالية العالمية، و12: خفض أوبك سقف إنتاجها 4.2 مليون برميل يوميا.

المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، أسعار النفط إلى أين، ص10.

ثانيا: العوامل المؤثرة على أسعار الغاز الطبيعي:

إن أسواق الغاز تعتريها العديد من الصعوبات وتواجه الكثير من التحديات يمكن أن نعدّدها في:[1]

[1] نصر الدين ساري، إستراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة الغازية بين المتطلبات التنموية الداخلية والاحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية (2018/2017)، جامعة سطيف1، ص ص65-66.

1/ الصعوبات والتحديات الاقتصادية، التقنية، الجغرافية:

- سيطرة النفط على سوق الطاقة العالمي وكذا المنافسة القائمة بين الغاز والطاقات البديلة

- ارتفاع تكاليف الاستثمار وبعدما كان الاستهلاك من أماكن الإنتاج.

2/ الصعوبات والرهانات السياسية:

إن الدول الصناعية الكبرى هي المتحكمة في سوق الطاقة والمسيطرة عليه، فبإمكانها التحكم في أسعار الغاز والمقايضة عليه مع الدول المصدرة له لتخفيضها وقت الحاجة لذلك.

المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري.

تملك كل دولة معاملات اقتصادية مع العالم الخارجي يترتب عنها تبادل تجاري مع الدول في شكل استيراد وتصدير في صياغ ما يعرف بالميزان التجاري، لذا على كل دولة أن تعرف تحديد حقوقها والتزاماتها اتجاه العالم.

المطلب الأول: مفهوم عام حول الميزان التجاري

أولا: تعريف الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد فيمكن تعريف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وارداتها.

الصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) – إجمالي واردات البلد (M)

ويعرف أيضا بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما والذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة[1].

ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. وهذا المعنى هو الواسع والمألوف للميزان التجاري[2] يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيد العمليات التجارية إيجابي فهذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها ونقول إذا فائض في الميزان التجاري، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها ونقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز في الميزان التجاري.

[1] جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة، عمان، 2006، ص387.

[2] محمد محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص181.

ثانيا: أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما[1]:

1/ الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2/ الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد، رأس المال).

ثالثا: وظائف الميزان التجاري:

تتمثل وظائف الميزان التجاري في الآتي[2]:

– يقدم بيانات هامة عن درجة ارتباط اقتصاد دولة ما مع اقتصاد الدول الأخرى في العالم.

– تفسير الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري، ويتم تسجيل المعاملات في الميزان التجاري في شكل قيود محاسبية مزدوجة وتعبر هذه الطريقة عن كل عملية مالية تتم، لابد أن يتأثر بها طرفين وبنفس الدرجة، ويسمى الأول المدين والطرف الثاني دائن ويجب أن يتساوى إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدنية ويعكس الناتج الأخير ميزان المدفوعات الكلي الذي إما يكون فائض أو عجز.

[1] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص97.

[2] جلال الدين داؤد محمد خميس، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري في السودان (1990-2016)، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة السودان، للعلوم والتكنولوجيا، 2019، ص24.

– الميزان التجاري أداة هامة تساعد الدولة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والتعهدية لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للمؤسسات والبنوك والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارية الخارجية.

– تقيس المعاملات الاقتصادية التي تربط العالم الخارجية المندمجة في الاقتصاد الدولي.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

أولا: التوازن في الميزان التجاري:

ونميز نوعين مختلفين و هما:

1/ التوازن المحاسبي: ويطلق عليه أيضا التوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافئ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخاصة أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين، بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ولأنه يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكبر في النشاط الاقتصادي للدول[1].

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستغلال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

2/ التوازن الاقتصادي: هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان والتوازن بمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص189.

للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي إما مستقلة أو تلقائية وإما عمليات تفويضية أو موازنة[1].

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري:

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة الميزان خاصة في الدول النامية حيث أصبحت مسألة عادية وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين صادراتها وواردتها لقاء المعاملات المتمثلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة عناصر الميزان بدقة لمعرفة مكان الخلل. بغرض معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر وهو على عدة صور وهي:

1/ الاختلال في صورة العجز: ويكون فيها انخفاض للصادرات بالنسبة للواردات أي أن الحقوق التي تمتلكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها وهذا يؤدي إلى انخفاض المقبوضات من الخارج وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال. كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة ويكون هنا مستوى المعيشة للدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية[2].

2/ الاختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هذه الصورة إيجابية، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثروتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي[3].

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2001، 2002.

[2] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004، ص33.

[3] زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 110

ثالثا: أنواع الاختلالات في الميزان التجاري:

سنتطرق في هذا إلى عدة أنواع من الاختلالات وهي[1]:

1/ الاختلال المؤقت: هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لم يمس البنية الاقتصادية، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

أ/ الاختلال الموسمي: ونجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقق فائضات يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم، مثلا: الدولة التي تركز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد، وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائضا أو عجزا للميزان التجاري.

ب/ الاختلال العارض: هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عن نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها، أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشمل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي التي تعطل في فترة الإضرابات.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره، على علاج إختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص10.

2/ الاختلال الدائم: هو الاختلال الناتج عن أسباب تدوم فترة زمنية طويلة، أي سنوات لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية:

– التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي.

– التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها الدولة.

– التغير المستمر في أذواق المستهلكين "الصادرات".

– انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة والمديونية لهذه الدول.

أ/ الاحتلال الهيكلي: نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض في مستويات الإنتاج فيها لقلة أو تقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار أقل، ما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي الذي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات، وهذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في الميراث التجاري[1].

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص192.

ب/ الاختلال الدوري: هو اختلال ناشئ عن التعاون بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة الانكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخول والأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات. يؤدي إلى تحسن في حالة الميزان التجاري أو أكثر بتحقيق فائض، وبين حالة تضخم يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات وتنقص الصادرات فتنعكس بعجز في الميزان التجاري، هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد إلى آخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها ووارداتها مع الدخول والأسعار[1].

المطلب الثالث: أهمية الميزان التجاري والعوامل المؤثرة عليه.

أولا: أهمية الميزان التجاري:

– يشكل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

– يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حين يدل الرصيد التجاري الايجابي لـ (X–M) مثلا على أن الصناعة كفؤة جدا، وأن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمشهد يدل على عجز هيكلي وبنيوي للميزان التجاري، لسبب الضعف التنافسي للصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض لميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد.

– يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي لميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، دون سنة، ص51.

لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

– يمكن للميزان التجاري أن يتأثر بعدة عوامل، ومن أهمها نذكر:

1/ التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية[2].

2/ معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصاد الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معنية عادة ما تكون سنة أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PiB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أم أجنبية[3].

3/ تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك

[1] بوشعالة مليكة، أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري (1990-2019م)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كمي، جامع أم البواقي، 2021، ص ص 39، 40.

[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

[3] برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 69.

يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدورة إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

4/ سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[1].

[1] بسام حجار، مرجع سبق ذكره، ص64.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري واعتماده على قطاع المحروقات

يعد قطاع المحروقات من القطاعات الإستراتيجية ليس فقط الجزائر بل حتى على النطاق العالمي فهو مجال أساسي وحساس يستوجب العناية به عند رسم خطط التنمية الاقتصادية وعند تنفيذها لا سيما في الجزائر، حيث أنه هو أهم ركائز الاقتصاد والممول الرئيسي له.

المطلب الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

جرى البحث عن البترول سنة 1890، وقد أكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد، فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراء الجزائر وركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثروات بترولية وغازية، وشرعت بإجراء أعمال الحفر والتنقيب في تلك الأجزاء من الصحراء التي كان تركيبها الجيولوجي يشجع على توقع وجود مكامن بترولية فيها.

1/ المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية (فترة الاستعمار):

بعد الحرب العالمية الثانية وظهور البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية، بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، بالإضافة إلى استغلال بعض الآبار التي تم اكتشافها من قبل، وابتداءا من هذه السنة بدأ توقيع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للبترول-الجزائر-(C.F.P.A) والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (SN.Rep)[1] وشهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" تلاها بعد ذلك اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956[2]، وهي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر.

[1] Company Française des pétroles (Algérie), et société nationale de recherché et d'exploitation des pétroles en Algérie

[2] SONATRACH: Rapport annual 2020.

وبعدما تأكدت الإمكانات الباطنية الجزائرية، تجلت سلسلة من المشاكل القانونية والإدارية فحاول المشرع تجاوزها بتكييفها لشروط المكان والزمان وكان الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول الصحراوي (Pétrolier Saharien)، الذي حل محل قانون المناجم الفرنسي (Droit Minier Français).

أ/ قانون البترول الصحراوي:

ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية* والتي من مهامها التثمين والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية، والتسيير المشترك لكل من الجزائر، موريتانيا، النيجر والتشاد وكانت مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 1959/11/22 تمثل ما يسمى آنذاك "قانون البترول الصحراوي"، وهو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية والنظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط، حيث يمكن حصر أهم ما جاء به القانون:

– وضع نظام الامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر من سلب الثروات البترولية.

– تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.

– خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح[1].

* أنشئت على أثر القانون الصادر بتاريخ 1957/01/10.

[1] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، العدد التاسع، 2011/04/27، ص50.

ونظرا لما تضمنته هذا القانون من تسهيل هامة، فقد قوبل صدوره بارتياح بالغ من قبل الأوساط الصناعية والمالية الأجنبية.

ب/ اتفاقيات إيفيان والتنظيم الصحراوي:

في 18 مارس 1962 وقعت اتفاقيات ايفيان التي نصت على وقف إطلاق النار ومهدت لاستقلال الجزائر، كما تضمنت هذه الاتفاقيات أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل البترولية يمكن إيجازها في ما يلي:

– تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء وتقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام قانون البترول الصحراوي، وهكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول وامتيازات إنتاجه وحقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون.

– تتعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية، ويتم هذا التعاون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي "الهيئة الصحراوية" وهو مكلف بتسيير وتنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء.

– خلال فترة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العروض، وذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصص التخلي عنها.

– يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة العمومية الجزائرية وأصحاب الحقول البترولية عن طريق محكمة تحكيم دولية يعين كل من الطرفين عضوا فيها.

2/ تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال:

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال إعادة النظر في هذه الاتفاقية محاولة منها إلى تدعيم الاستقلال السياسي باستعادة السيادة على الثروات الطبيعية وفق إتباع إستراتيجية تمثلت في إنشاء شركة سوناطراك، وإجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي التي انبثق عنها اتفاق الجزائر وتأميم المحروقات.

أ/ تأسيس شركة سوناطراك:

بعد الاستقلال مباشرة بعثت الجزائر من أجل بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا المعدن عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 31 ديسمبر 1963، لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة سيما كسر الاحتكار وهيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة النفطية، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عن نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من سنة 1971 الفاعل الرئيسي على قطاع المحروقات بالجزائر حيث تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية[1].

- **أهداف شركة سوناطراك:**

تهدف الشركة حسب المرسوم الرئاسي رقم 48/98 المؤرخ في11 فيفري 1998 في المادة السابعة سواء في الجزائر أو خارجها إلى:

– التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها.

[1] بن لحبيب عمرو، بوهنية منير، أثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر"، رسالة شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013/2012، ص13.

– تطوير شبكة نقل المحروقات وتخزينها، وشحنها، وتسييرها

– تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وتقويم المحروقات الغازية.

– تحويل المحروقات وتكريرها.

– تسويق المحروقات.

– إنهاء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارجها مع شركة جزائرية أو أجنبية.

– تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن يترتب منه فائدة لسوناطراك[1].

ب/ اتفاق الجزائر:

دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية كانت تهدف إلى خلق مشاركة فعالة وحقيقية للحكومة الجزائرية في مجمل العمليات البترولية، بالإضافة إلى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي، ورغم صعوبة هذه المفاوضات إلى أنها أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم 1965/07/29 يسمى اتفاق الجزائر[2] حيث شمل ما يلي:

– التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر وزيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.

– تغيير معدل الضريبة المباشرة.

– رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر.

– سيطرت الجزائر على الغاز الطبيعي وتكون بذلك ملكية تامة لها.

[1] بولعوار نوال، "الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2018/2017، ص143.

[2] حاج قويدر عبد الهادي، مرجع سابق، ص36-37.

– استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

ج/ تأميم المحروقات:

إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم، حيث أن أهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة وهو ما نص عليه مؤتمر طرابلس 1962، حيث أكد على ضرورة تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات وهذا بالرغم من اتفاقية ايفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية التي تلتزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى مع مصالح الجزائر وبالتالي ضرورة تغييره.

وقد عملت الجزائر على تأميم قطاع المحروقات منذ منتصف السبعينيات من أجل استرجاع الثروات الوطنية حيث تم تأميم الشركات النفطية الغير فرنسية في1967، بعدها تأميم الشركات النفطية الفرنسية في1971[1].

3/ المحروقات الجزائرية بعد التأميم:

إرتبط مفهوم السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالنفط ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته جميع دساتير الجزائر، ومن هذا المنطلق أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات نظاما جديدا لاستغلال هذه الثروة قائم على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية وجعل "سوناطراك" الفاعل الأساسي في القطاع ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق

[1] سلمى عيايشة، رجاء حمودة، "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص45.

على كل الحقول المكتشفة ففي الجانب التنظيمي كانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات النفطية أي تدخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971، والتي كانت تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي ومن بين الموضوعات التي تناولتها هاته المراسيم هي:

– تحديد المستوى الأذى للأسعار المعلنة للنفط الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر النفط يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تعديل الأسعار.

– وبموجب هذه المراسيم كذلك تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقديم قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية[1].

المطلب الثاني: تمويل الاقتصاد الجزائري

النفط مصدر التمويل:

يعتبر النفط مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية تراكم رأس المال خاصة بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط والسلع النفطية بأشكالها المختلفة إذ تكون القيمة المضافة للنفط عالية وإن اختلفت من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التصنيع فالخام ليس كمصنع إذ ترتفع قيمة السلع المصنعة كمنتجات البيتروكيماوية.

مثال: بلغ متوسط سعر السلعة النفطية خاما في سنة 2010 حوالي 61 دولار أمريكي للبرميل أما سعر السلع كمنتجات مصنعة فقد بلغ حوالي 82 دولار للبرميل أي قيمة مضافة تفوق قيمة الخام أو المادة الأولية.

[1] سلمى عيايشة، رجاء حمودة، مرجع سبق ذكره، ص47.

ويمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة خاصة البلدان المصدرة والمنتجة له أو البلدان المستورة و يتضح ذلك في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له ,والمستهلكة للسلع النفطية حيث يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في إنتاج الدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.

1/ تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر:

يشكل القطاع النفطي في الجزائر عصب الحياة الاقتصادية في الجزائر، حيث تشكل العائدات النفطية المتأتية من المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم استخدامه لتحديث وبناء الهيكل والبنية الأساسية.

الجدول رقم (2): تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية [الوحدة (مليون دولار)]

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الصادرات (مليون دولار)	34395	29807	26976	13.804	11.352	12.438	15.901	13.494	7.326

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2010-2021

ملاحظة: تراجع الصادرات النفطية إلى غاية 2017، ثم تلاها انخفاض تدريجي في 2020

2/ إنتاج النفط الخام:

شهد إنتاج النفط الخام تناقص تدريجي من 1190.0 إلى 1162.0 ألف للبرميل إلا أنه سجل ارتفاع طفيف في سنة 2012 و2013 ثم تلاها انخفاض إلى غاية 2020

الجدول رقم (3): تطور إنتاج النفط الخام [(الوحدة: ألف برميل/اليوم)]

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج النفط الخام	1190.0	1162.0	1203.0	1203.0	1193.0	1157.0	1146.0	993.4	970.0	954.2	818.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)،2010-2020

الشكل (3) يمثل تطور انتاج النفط الخام خلال الفترة2010-2020

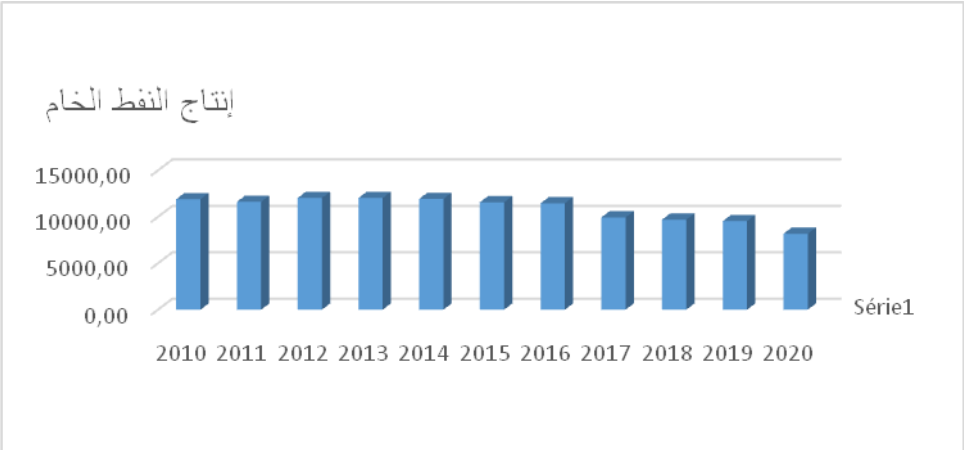

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)،2010-2020

3/ صادرات النفط الخام:

تكمن أهمية القطاع النفطي في مدى تطور كل من العائدات النفطية وكذا الصادرات وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور صادرات النفط الخام خلال الفترة 2010-2020

[(الوحدة: ألف برميل/اليوم)]

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات النفط الخام	708.8	697.6	685.9	608.0	505.0	485.6	541.5	529.3	635.4	445.5	335.2

ملاحظة: انخفاض كبير في قيمة صادرات النفط الخام من 708.8 برميل في سنة 2010 إلى غاية 2021

4/ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي:

عرف تطور صادرات الغاز الطبيعي انخفاضا نسبي من 2010 إلى غاية 2015ليرجع بارتفاع محسوس إلى غاية 2017 ثم انخفاض تدريجي

الجدول رقم (5): تطور إجمالي صادرات الغاز الطبيعي [(الوحدة: مليار متر مكعب)]

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي صادرات الغاز الطبيعي	57.63	52.56	52.34	47.00	44.45	43.89	53.97	54.01	51.60	42.776	39.461

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2010-2020

5/ تطور صادرات المشتقات النفطية شهد تطور صادرات المشتقات النفطية تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض تتراوح ما بين 506.9 ألف برميل إلى 484.6 سنة 2020

الجدول رقم (6): تطور صادرات المشتقات النفطية [(الوحدة: ألف برميل /يوم)]

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات المشتقات النفطية	506.9	488.9	450.4	429.9	581.0	609.2	590.3	556.7	513.2	490.7	484.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2010-2020

المطلب الثالث: تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار المحروقات

اعتمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية الناجمة عن الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات إلى محاولة تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقديم مجموعة من البرامج التنموية اعتماد على إستراتيجيات تنموية ولكن فور ما انهارت الأسعار منتصف 2014 ما أدى إلى تجميد الموارد المالية المخصصة لتمويل التنمية الاقتصادية وهذا ما أدى إلى وجوب إعادة النظر في الخيارات المتاحة بهدف تنويع مصادر التمويل.

وأهم القطاعات البديلة التي تساهم في التنمية خارج قطاع المحروقات (الصناعة ، السياحة، الفلاحة، الخدمات) نذكر منها :

أولا: قطاع الفلاحة: للقطاع دور هام في تعزيز التنمية الاقتصادية بحيث أن أهمية القطاع الفلاحي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا نظرا للعلاقة الكبيرة

المتشابكة والقوية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة[1] والتجارة والسياحة والنقل، إضافة إلى توفيره الأمن الغذائي للمجتمع إضافة إلى ذلك تعتبر مؤهلا لامتصاص جزء من البطالة.

وعلى الرغم من كل هذا لا يزال قطاع الفلاحة بعيدا عن المستوى المطلوب

يتمتع قطاع الزراعة في الجزائر بمجموعة من المقومات نخص منها[2]:

- تنوع الخريطة التضاريسية للجزائر بسبب شساعة مساحة الجزائر
- التساقط المعتبر للمياه، حيث يتراوح المعدل السنوي لتساقط المياه في الجزائريين 95-100مليار م^3 إضافة إلى مياه السدود والأنهار والمياه الجوفية في الجنوب.
- خصوبة التربة
- سوق كبير (الأسواق المحلية والخارجية) إضافة إلى تشكيلة كبيرة من المواد ذات نوعية جيدة.

ثانيا: قطاع السياحة:

عرف العالم مؤخرا اهتماما واسعا للقطاع السياحي على مستوى العالم، حيث بدأ التعامل معه على أنه أحد أسرع القطاع الاقتصادية على الجانب التنموي إضافة إلى أنه من أكثر المصادر التي تعود بإيرادات مالية ضخمة خاصة العملة الصعبة منها.

فالجزائر وعلى الرغم ما تزخر به من مقومات لإنعاش وجذب السياحة واحتواءها تقريبا على شتى الأصناف كالسياحة الصحراوية والحمامات المعدنية، مناظر طبيعية، شواطئ خلابة

[1] رضا جاوحدو، النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، ورقلة، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، 14-15أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

[2] مجدولين دهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ، محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص210.

مناطق وتحف أثرية. التي تجعل منها منافسا شرسا للعديد من البلدان إلا أنها لا تزال السياحة بعيدة كل البعد عن قيمتها كقطاع هام واكتفت بأن تكون القطاع ثانوي فقط.

يمكن أن نميز أهم العوائق والتحديات التي تواجه عملية تحقيق التنمية السياحية في الجزائر، ومن ثم المساهمة الحقيقية والفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية نذكر منها[1]:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة بسبب عدم وجود رغبة سياسية فعلية في جعل القطاع قطاعا إستراتيجيا.
- ضعف شبكات المواصلات والاتصالات بالإضافة إلى غياب ثقافة سياحية في المجتمع الجزائري، والتي يمكنها المساهمة بشكل كبير في تسويق المنتجات السياحية.
- عجز طاقات الاستقبال، هياكل ، إيواء، متآكلة بأسعار مرتفع
- البيروقراطية، الفساد، كثرة الإجراءات الإدارية.
- ضعف التأهيل البشري في القطاع، ونفس الاحترافية في مجال السياحة
- إهمال المعالم الأثرية ونقص العناية بها .

[1] بلوافي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص159.

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا في الفصل الأول توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

– أن قطاع المحروقات يستحوذ في الاقتصاد الجزائري، حيث لا يزال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

– أما الميزان التجاري فهو من المؤثرات الاقتصادية الهامة التي تعتمد عليها الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية والذي يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يمثل الأداة المساعدة لمعرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني.

– أن الاقتصاد الجزائري ارتبط ارتباطا وثيقا بفرع المحروقات حيث ظل هذا الأخير أول مورد للدخل، فالفوائد النفطية هي مصدر أساسي من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

إنعكاسات تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري (حالة الجزائر)

تمهيد:

إعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، بحيث أصبح موضوع تقلبات أسعار المحروقات في وقتنا الحاضر أحد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم حيث أن زيادة أو نقصان التدفق في مداخيلها من المحروقات الناتجة عن الارتفاع أو الانخفاض الغير مسبوق للأسعار تضفي قدرا من المخاطر على وضعية الميزان التجاري وبهذا فإن هذا الفصل يهدف إلى دراسة تحليلية لمدى تأثر الميزان التجاري بتقلبات أسعار المحروقات وذلك من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: واقع الصادرات والواردات.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري.

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي

إن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات بحيث أن عائدات تصديره يتوقف عليها كل الأنشطة الاقتصادية منها والاجتماعية وكذلك التنموية. وبالنظر إلى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات فإن الجزائر تعد من أكثر الدول تأثرا بتقلب أسعار المحروقات، ويمكن تمييز ذلك من خلال ما نجم من هذه التقلبات على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

ما يعيب اقتصاديات الدول النفطية عن باقي اقتصاد العالم هو إرتباط معدل نموها الاقتصادي بشكل رسمي ومستوى الأسعار والأداء في قطاع المحروقات، وتعد الجزائر كأي دولة منتجة للنفط يلعب فيها القطاع النفطي المؤثر الأقوى في النتائج المحلي الإجمالي.

يمكن تتبع تطور أسعار النفط والناتج المحلي من خلال الجدول التالي:

الجدول7: تتبع تطورات أسعار النفط والناتج المحلي خلال الفترة (2010-2021).

السنوات	أسعار النفط(دولار)	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)
2010	80.35	161.15
2011	112.92	200.01
2012	111.92	209.05
2013	109.36	209.70
2014	99.68	253.52
2015	53.79	166.84
2016	44.28	160.141
2017	54.12	167.391
2018	71.44	173.756
2019	64.49	169.857
2020	42.12	153.633
2021	70.89	162.79

مناعدادالطالبتين اعتمادا على تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي للسنوات (2013، 2017، 2020) عن الموقع الالكتروني:

http://www.amf.ong.ae/ar/jointrep .consulte le 25/05/2022

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تملكه أسعار النفط على نمو الناتج الداخل الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية (طردية) تربط بين تطورات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي و الواضح من الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في نمو الناتج الإجمالي راجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية.

الشكل رقم (4) يوضح تطورات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).

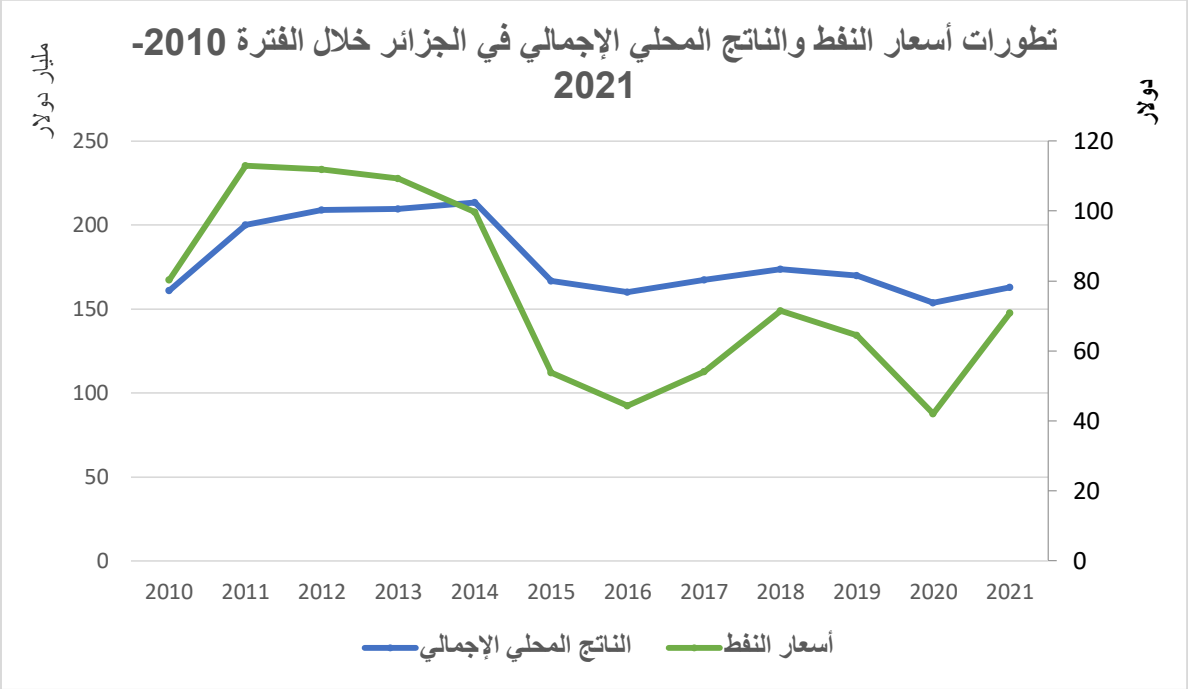

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي للسنوات (2013، 2017، 2020)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي في صياغة العام عن مجموع السلع والخدمات التي تقوم الدولة وهيكلها المجتمعي بإنتاجها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، داخل الحدود الجغرافية للدولة، فالنمو الاقتصادي للجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا مع نمو قطاع المحروقات، وهذا راجع لمكانة القطاع ضمن هيكل الناتج المحلي الداخلي الإجمالي وذلك يعود للأهمية البالغة ودوره الأساسي في تحقيق القيمة المضافة فهو يعبر عن النمو الاقتصادي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ترافق تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مع تطورات أسعار النفط فخلال الفترة (2010-2011) نلاحظ ارتفاع محسوس في كل من أسعار النفط والناتج المحلي بحيث وصلت أسعار النفط إلى 112.9 دولار صاحبت هذه الزيادة زيادة في الناتج المحلي ليصل إلى أعلاه.

ليعرف بعدها خلال الفترة (2011-2014) نوع من الاستقرار في كل من النفط والناتج المحلي بحيث وصل الناتج المحلي سنة 2014 إلى 213.52 مليار دولار وفي سنة 2015 عرف كل من أسعار الناتج والمحلي والنفط انخفاض محسوس ليصل الناتج المحلي إلى 166.84، ليحاول الاستقرار مرة أخرى طيلة الفترة (2015-2017)، وفي سنة 2017 وكنتيجة لارتفاع سعر النفط 71.44 دولار ارتفاع معها الناتج المحلي الإجمالي إلى 173.76 مليار دولار، ليعاد الانخفاض مرة أخرى لسنة 2019 حيث وصل سعر النفط إلى 64.49 دولار وببلوغ 2020 استمر سعر النفط في الانخفاض بشكل فادح ليصل إلى 42.10 دولار وصاحبه دوما انخفاض فادح أيضا في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 153.63 مليار دولار.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار الغاز الطبيعي على الناتج المحلي الإجمالي

تشكل أسعار الغاز مدخلا هاما لوضع المؤشرات الاقتصادية وتقييم الأداء الاقتصادي، تحتل مواد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري ونموه، ولاستغلال هذا المورد طورت الجزائر هذا القطاع الإستراتيجي بشكل فعال.

عبر شبكة من المصانع الضخمة وبالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجا وتسويقا ودخلا. فالناتج المحلي الإجمالي هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة، يمكن تتبع تطور أسعار الغاز والناتج المحلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطورات أسعار الغاز والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020).

السنوات	أسعار الغاز(دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2010	315.5	166.84
2011	380.1	200.01
2012	423.3	209.05
2013	391.5	209.70
2014	376.7	213.52
2015	242.0	166.84
2016	157.3	160.141
2017	191	167.391
2018	241.5	173.756
2019	233.4	169.857
2020	236.6	153.633

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2015 ; 2021.

يبين الجدول أعلاه تطور أسعار الغاز والناتج الإجمالي فالملاحظ من الجدول تواجد علاقة تربط بين الناتج الإجمالي و أسعار الغاز الطبيعي .

الشكل رقم (05) يوضح تطورات أسعار الغاز والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

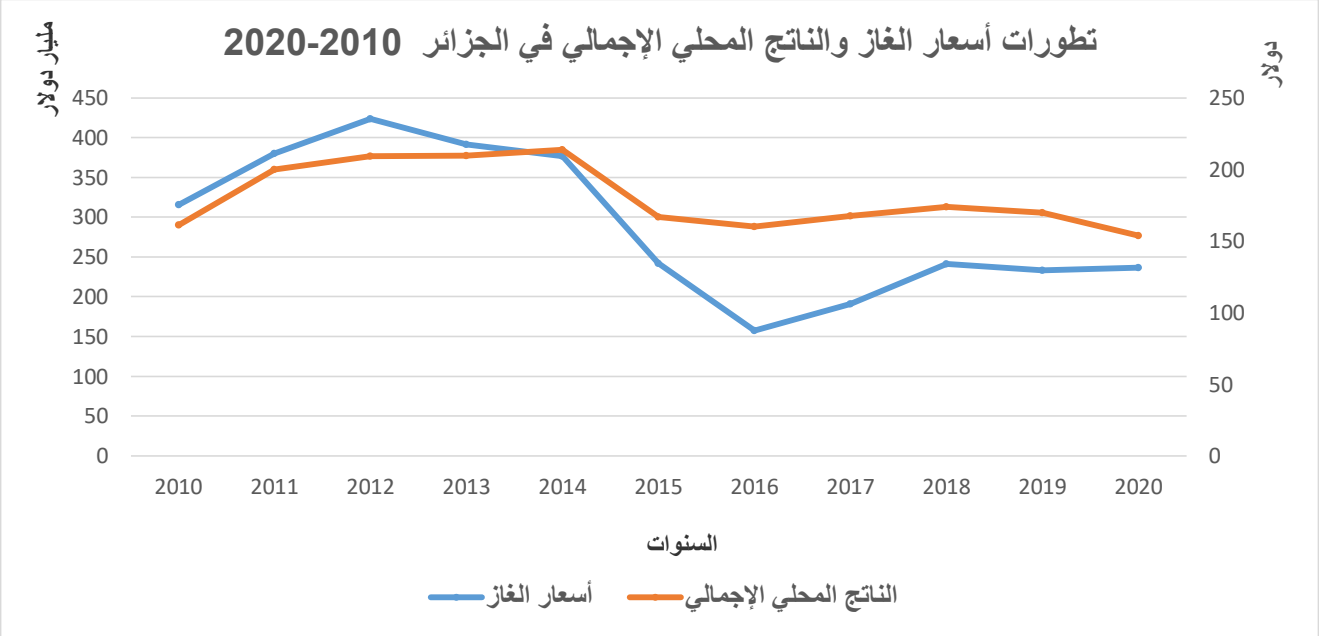

نلاحظ من الشكل أعلاه وجود منطلق توافقي بين أسعار الغاز والطبيعي وتطور الناتج المحلي للجزائر بحيث أن كل تغير محسوس يؤثر بشكل نسبي في الناتج الإجمالي ففي 2010 كان سعر الغاز في حدود 315.5 دولار والناتج الإجمالي يقدر بـ161.5 مليار دولار ثم عرف استمرارية في الزيادة إلى غاية 2012 ليصل فيها سعر الغاز إلى 423.3 دولار ثم عقبها فترة من الاستقرار النسبي في الفترة (2012-2014) حيث كان سعر الغاز في حدود 300 دولار وإجمالي الناتج في حدود 200 مليار دولار لتعرف بعدها سنة 2015 انخفاض ملحوظ في أسعار الغاز حيث وصل إلى 242 دولار ولازمه ضروريا انخفاض الناتج المحلي بقيمة166.5 مليار دولار واستمر هذا الانخفاض للسنة التي تليها 2016 حيث وصل سعر الغاز إلى 153.3 دولار ويعني أن أيضا إجمالي الناتج وصل إلى أدناه من مستوى بقيمة 160 مليار دولار وفي 2017 عاود ارتفاع سعرا الغاز وصولا إلى 191 دولار بناتج محلي يقدر بـ167

مليار ثم عرفت الفترة التي تليها استقرار في أسعار الغاز ليتراوح في حدود الـ200 دولار طيلة الفترة (2019-2020).

- من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار المحروقات على الناتج الإجمالي نجد أن أسعار المحروقات تلعب دورا أساسيا في تحديد زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ ذلك خاصة مع انخفاض الأسعار في كل من الغاز والنفط أثناء انهيار الأسعار أواخر 2014 و2015، وبذلك فإن وفرة الناتج المحلي الإجمالي تقف رهينة لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية وذلك للاعتماد المفرط على المحروقات.

المبحث الثاني: واقع الصادرات والواردات الجزائرية

لعبت أسعار البترول دورا كبيرا في توفير العملة الصعبة للدولة والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ولذلك سنقوم باستعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في صادرات المحروقات وأسعار البترول وحصيلة الصادرات والواردات خلال الفترة (2010-2021).

المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات والواردات في الجزائر (2010-2021)

أولا: تعريف الصادرات والواردات:

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة حيث يمكن تقديم عدة تعاريف للصادرات نوجز في ما يلي:

أ/ تعريف الصادرات:

تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج، وحسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع وخدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو مقابل تعويضات ومنح معينة[1].

ويمكن تقديم تعاريف للصادرات على المستويات التالية:

-**على المستوى الوطني:** هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2013-2014، جامعة وهران، ص 82-83.

-**على المستوى الدولي:** الصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما[1].

-**وكتعريف عام:** فإن الصادرات تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو انتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة.

ب-تعريف الواردات:

-**التعريف الأول:** الواردات تشمل جميع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية[2].

-**التعريف الثاني:** الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج.

-**التعريف الثالث:** الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجانب ثم شرائها منهم.

ثانيا: تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2010-2021):

تعد الجزائر من الدول ذات الاقتصاد المعقد مؤشر بحسب مؤشر التعقيد الاقتصادي (بالإنجليزية: Economic Complexity Index) حيث أنها تحتل المرتبة الرابعة والتسعين في الاقتصاد العالمي، وتعدد الجزائر أيضا من الدول 100 الأولى من حيث التصدير إذ أنها

[1] نادي الدراسات الاقتصادية، الجمعية العلمية، جامعة الجزائر، من الموقع:www.clubbnada.jeeran.com، أطلع عليه بتاريخ: 2022/05/20.

[2] أمال حاجي، إبراهيم عدلي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، 2015/2014، جامعة أم البواقي، ص8.

تحتل المرتبة 56 في العالم، وتعتمد الجزائر على الإنتاج البترولي في عملية التصدير إلى جانب الكثير من المنتجات الأخرى التي يتم إنتاجها ثم تصديرها خارج البلاد لمختلف أنحاء العالم بالمقابل تقوم الجزائر باستيراد العديد من المنتجات المختلفة مع الدول الأخرى والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة (2010-2021).

الجدول رقم (09): تطور إجمالي الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021):

السنة	إجمالي الصادرات(مليون دولار)	إجمالي لواردات(مليون دولار)
2010	57.762	40.212
2011	73.802	47.300
2012	72.620	50.376
2013	65.823	54.903
2014	61.172	58.330
2015	35.138	51.646
2016	29.338	49.287
2017	34.610	48.813
2018	41.698	49.012
2019	34.994	43.241
2020	23.925	35.358
2021	43.201	53.51

المصدر: بنك الجزائر

الشكل أدناه يبين لنا بوضوح مستوى الصادرات الواردات خلال الفترة (2010-2021)

الشكل(6) :يمثل هيكل الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2010-2021)

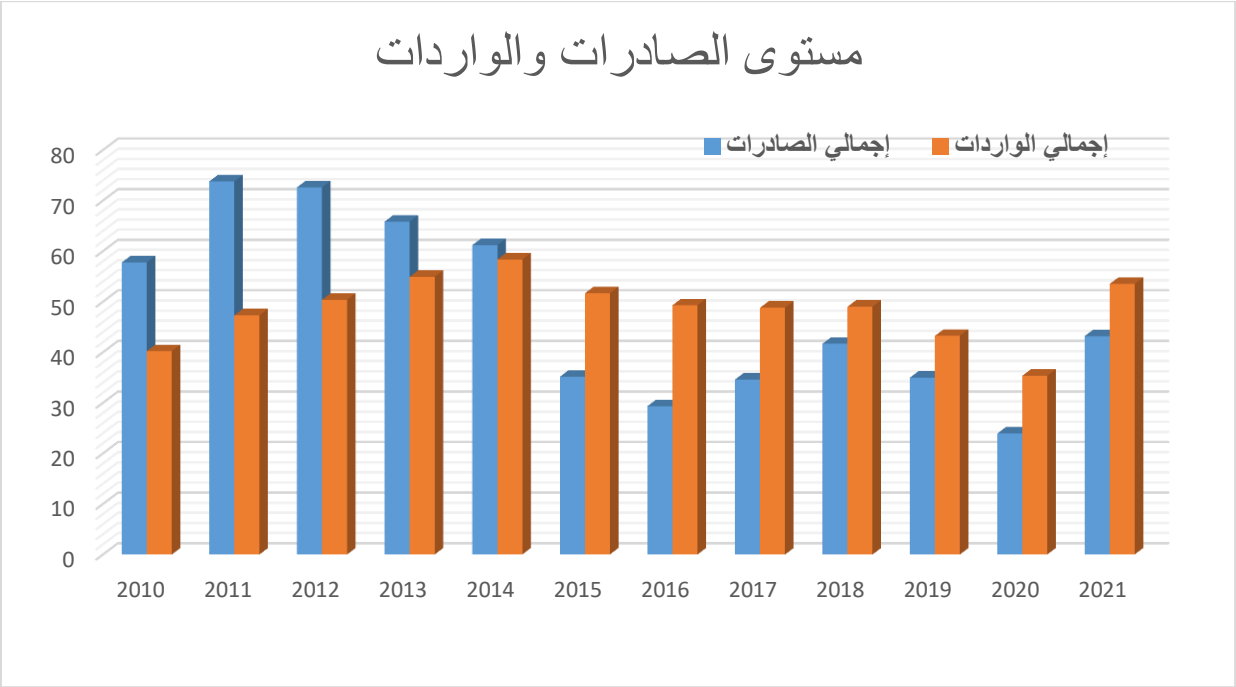

نلاحظ من الجدول والشكل أعطاه أن صادرات الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2021 سجلت إرتفاع كبير في قيمة الصادرات حيث انتقلت من مليون دولار إلى 73.802 مليون دولار سنة 2011 وأيضا نلاحظ زيادة في قيمة الواردات حيث سجلت من 40.212 مليون دولار سنة 2010 إلى 47.300 مليون دولار في سنة 2011 وبذلك يمكن القول إن الميزان التجاري الجزائري شكل فائضا بزيادة قدرها 17.42% وكانت الحصة الأكبر لصادرات المحروقات التي سجلت 97% من نسبة إجمالي الصادرات.

في حين نلاحظ انخفاض في قيمة الصادرات خلال الفترة (2011-2014) بحيث انتقلت من 73.802 مليون دولار في سنة 2011 إلى غاية 61.172 مليون دولار في سنة 2014 وعكس الواردات التي ارتفعت من 47.300 مليون دولار سنة 2011 إلى 58.330 مليون دولار سنة 2014 وبذلك تكون قد بلغت قيمة لها، حيث سجل الميزان التجاري فائض ولكن بنسبة قليلة وهذا راجع إلى تراجع صادرات المحروقات خلال هذه الفترة واستمرت الصادرات في

الانخفاض الحاد إلى غاية سنة 2016 حيث سجلت 29.338 مليون دولار، بينما استمرت الواردة في الارتفاع وبذلك بلغ العجز في الميزان التجاري الناتج عن انهيار أسعار النفط الذي تعدده عوامل خارجية، كما نلاحظ تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في قيمة الصادرات خلال السنوات الأخيرة إلى غاية انهيارها سنة 2020 حيث سجلت 23.925 مليون دولار أما الواردات فاستمرت في الارتفاع لتصبح قيمة واردات الجزائر أكبر من قيمة صادراتها والسبب راجع في ذلك لاعتماد الواردات في الأساس على الصادرات أي ترتبط قيمة الواردات على عواقب الصادرات، وبما أن هذه الأخيرة تعتمد على تغيرات أسعار النفط من فترة لأخرى كما أن جزء منها يعتمد على السياسات التنموية التي اعتمدتها الدولة.

المطلب الثاني: واقع صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

عرف إعتماد الجزائر على النفط زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة، فصادرات المحروقات لا تزال تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات، هذا الاعتماد على الموارد النفطية شكل عقبة رئيسية للاقتصاد الجزائري، ولذلك يجب على الحكومات خلق أفضل الظروف لتشجيع وتوجيه المؤسسات المصدرة نظرا لأهميتها وذلك لضمان النمو الاقتصادي المستدام.

والجدول التالي يوضح واقع صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر.

الجدول رقم (10): هيكل صادرات المحروقات وخارج المحروقات خلال فترة (2010-2020).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	النسبة %	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73.802	71.662	2.140
	النسبة %	100	97.10	2.9
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة %	100	97.18	2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة %	100	96.72	3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة %	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة %	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.338	27.917	1.781
	النسبة %	100	94	6
2017	القيمة	34.610	33.203	1.930
	النسبة %	100	94.51	5.49
2018	القيمة	41.698	38.953	2.830
	النسبة %	100	93.23	6.77
2019	القيمة	94.994	33.24	1.31
	النسبة %	100	94.5	6.90
2020	القيمة	23.925	23.5	1.34
	النسبة %	100	93.45	7.01
2021	القيمة	43.201	34.5	2.9
	النسبة %	100	95.7	12.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

الشكل رقم (07): هيكل صادرات المحروقات وخارج المحروقات للفترة (2010-2021).

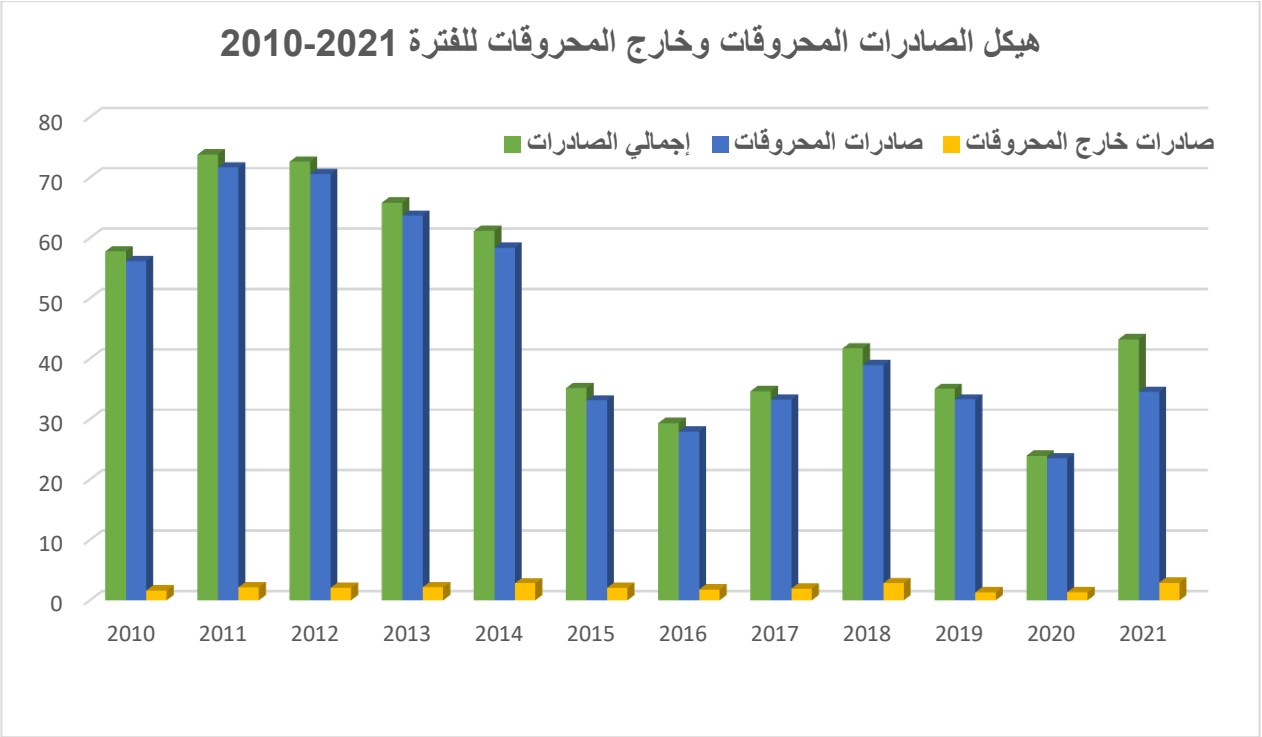

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تطور قيمة صادرات المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة (2010-2021) حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها 1.6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع صادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار وبذلك نلاحظه ارتفاع في صادرات المحروقات خلال السنوات (2010-2014) وذلك ناجم عن زيادة الطلب العالمي للبترول وعليه نلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بنسبة 97.2% بينما شهدت الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول الى غاية السنوات الثلاثة (2016-2017-2018) أين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة6.77% من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة وصلتها ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة بعد التراجع

الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه وقد أثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول حيث بقيت تحت سقف 3 مليار دولار.

وهذا وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية لسنة 2019 بلغت ما قيمته 35.82 مليار دولار، أي بانخفاض قدرة 14.49% عن سنة 2019، وهذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20% من الحجم الإجمالي للصادرات وهي تعتبر أعلى نسبة بلغتها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2019 (وكالة الأبناء الجزائرية 2021)

وقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمة 23.8 مليار دولار أي بانخفاض قدره 33.6% عن سنة 2019 وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية 2020 فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره 12.8% عن سنة 2019 (الاذاعة الجزائرية 2021).

وقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2021 43.201 مليار دولار مقابل زيادة الصادرات خارج المحروقات بـ 2.9 مليار دولار أي لزيادة قدرها 58% وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف

المستويات. ومن هنا يمكننا القول إن تذبذب قيمة الصادرات وعدم استقرارها من سنة لأخرى راجع لتغير الطلب العالمي على البترول وأسعارها في السوق العالمية.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري.

لعبت أسعار المحروقات دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة التي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارج، إن أي تغيير في أسعار المحروقات يؤثر على حصيلة الصادرات والواردات وكذلك رصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات الأخيرة عدة تطورات، وذلك نظرا للتطورات التي تحدث في كل من الصادرات والواردات ومنه رصيد الميزان التجاري، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): رصد تغيرات الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2020).

السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
2010	12.16	2016	-20.13
2011	17.77	2017	-14.41
2012	12.30	2018	-7.64
2013	9.88	2019	-9.32
2014	0.46	2020	-13.62
2015	-18.06		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائر (2014، 2017، 2020) عن الموقع الالكتروني:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

consulte le le 29 mai 2022

الشكل رقم (08): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2010-2020).

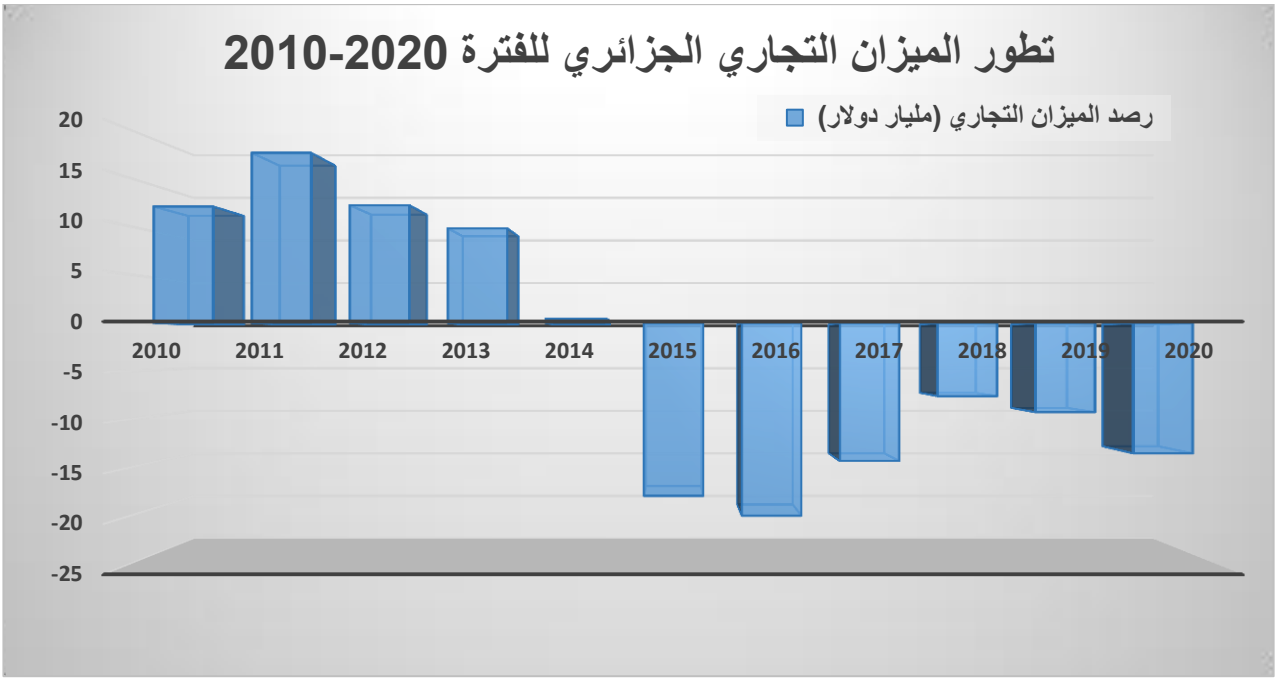

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائر(2014, 2017, 2020).

الشكل أعلاه يبين أن الجزائر سجلت فائضا في رصيد الميزان التجاري منذ سنة 2010 إلى سنة 2014 وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات بارتفاع رصيد الميزان التجاري حيث بلغ الرصيد في 2011 إلى أعلى قيمة طول الفترة حيث سجل فائض برصيد يقدر بـ 17.77 مليار دولار ثم تلتها سنة 2013 عرفت بداية انخفاض لمستوى رصيد الميزان التجاري بحيث سجلت فائض أقل مما كانت عليه في سابقها بنسبة 9.88 مليار دولار. ولقد شهد رصيد الميزان التجاري سنة 2014 تراجعا كبيرا إذ وصل الرصيد إلى غاية 0.46 مليار دولار وهي أدنى قيمة سجلها منذ 1999 كنتيجة للتراجع الذي عرفته أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض في قيمة الصادرات مقارنة بالواردات وهذا ما فسره تراجع رصيد الميزان التجاري.

وبحلول سنة 2015 سجل الميزان التجاري رصيد سالبا بـ 18.06 بسبب تراجع أسعار وكميات المحروقات المصدرة والتي قيمتها فاقت الواردات مما انعكست على الصادرات، ومنذ

بداية 2015 أي خلال الفترة (2015-2020) استمر الميزان التجاري في تحقيق عجز مما يعني سلبية رصيده نظرا إلى عدم الاستقرار في الأسعار الذي عرفته السوق النفطية في العالم عامت ولتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات خاصة.

المطلب الثاني : اثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري

تكسب المحروقات أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري حيث إن عوائدها أهم مورد اقتصادي في الجزائر هذا ما يجعل منه منعكسا إما إيجابا أو سلبا على الميزان التجاري .

لذا فلا بد من دراسة تأثير تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري.

الجدول رقم12: يمثل انعكاسات تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري.

السنوات	سعر الغاز	سعر النفط دولار/ البرميل	رصيد الميزان التجاري مليار دولار
2010	315.5	80.35	12.16
2011	380.1	112.92	17.77
2012	423.3	111.92	12.30
2013	391.5	109.36	9.88
2014	376.5	99.68	0.46
2015	242.0	53.79	-18.06
2016	157.3	44.28	-20.13
2017	1914.0	54.12	-14.41
2018	241.5	71.44	-7.64
2019	233.4	64.49	-9.32
2020	236.6	42.12	-13.62
2021	193.9	70.89	-10.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائر(2014 ,2017, 2020) .

الشكل (09) يمثل انعكاسات تقلبات أسعار المحروقات على هذه الميزان التجاري.

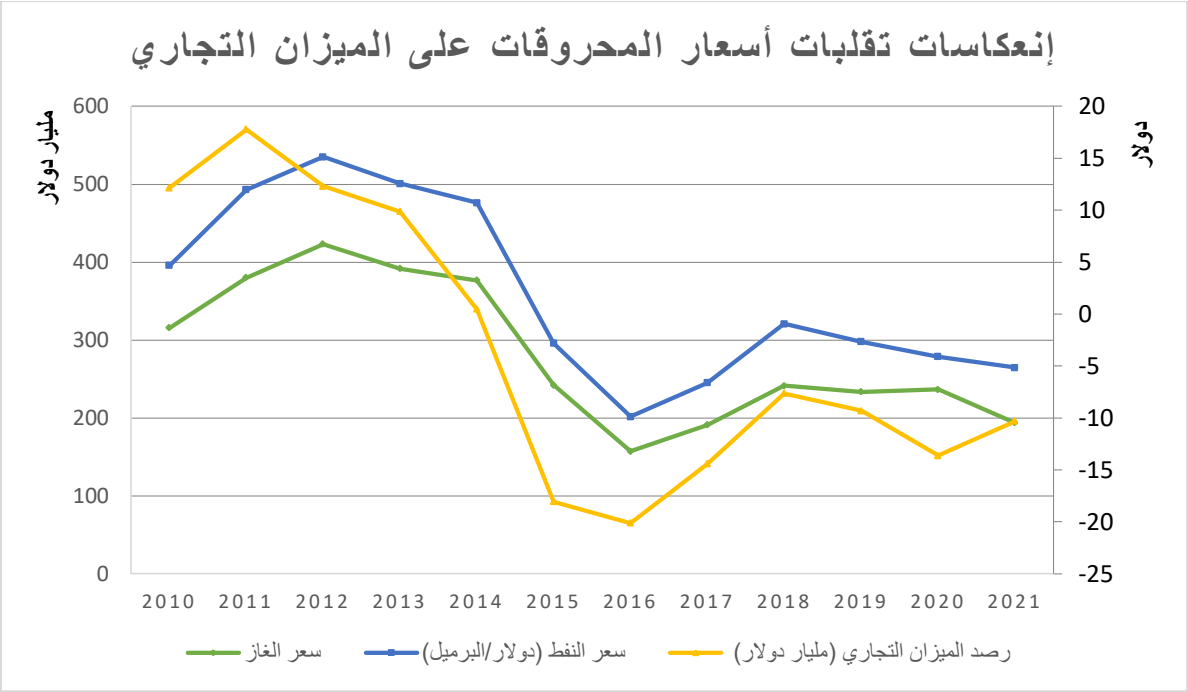

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائر(2014, 2017, 2020) .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في رصيد الميزان التجاري (2010-2015) والناتج عن التقلبات في حصيلة الصادرات والواردات بمعدلات مختلفة ومتفاوتة التي تعود بدورها إلى التقلبات في أسعار النفط والغاز، ففي سنة 2010 حقق رصيد الميزان التجاري فائض بـ 12.16 وسرعان ما ارتفع أكثر في 2011 نظير إرتفاع أسعار كل من الغاز والنفط وانطلاقا من سنة 2012 شهدت أسعار الغاز والنفط انخفاضا في الأسعار فسره رصيد الميزان التجاري عجزا حيث مع سنة 2014 عرف الميزان التجاري انهيارا مقارنة بالسنة التي سبقته حيث كان 0.46 مليار دولار وراجع ذلك للتذبذبات الذي عرفته أسواق الطاقة ومع 2015 كانت الانطلاقة للانخفاض المستمر في أسعار الغاز والنفط حيث تراوحت أسعار النفط في حدود الـ50 دولار للبرميل انعكس بصورة مباشرة على زيادات الواردات على حجم الصادرات.

ومع 2018 عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كفيلة لترفع من رصيد الميزان التجاري حيث سجل ما قيمته 7.64- وذلك بسبب استمرار الزيادة في الواردات مقارنة بالصادرات التي تراجعت حصيلتها بانهيار أسعار النفط واستمر التذبذب في رصيد الميزان التجاري طيلة الفترة (2019-2021) نظير انهيار مستمر في أسعار النفط والغاز.

ومما سبق تبين أن أسعار النفط والغاز تؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري، وذلك من خلال تأثيرها على كل من الصادرات والواردات، وبما أن الاقتصاد الجزائري مصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من المرض الهولندي*، فإن ذلك يؤثر سلبا على الميزان التجاري خصوصا عند الانخفاضات الطارئة لأسعار النفط في السوق الدولية.

* **المرض الهولندي**: يعبر عن الآثار الغير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية.

الخـلاصـة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن أن نستنتج أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير متنوع يرتكز على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات والذي يعمل على تدهور القطاعات الأخرى.

ونعلم أيضا أن تقلبات أسعار المحروقات وخاصة البترول تؤثر على الميزان التجاري وعناصره، فصادرات الجزائر تعتمد على تصدير البترول، لهذا كلما تأثرت أسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض انعكست تلك التقلبات على العائدات البترولية، وواردات الجزائر وكذلك رصيد الميزان التجاري يتأثران بهذه التقلبات يعني هناك فوائض بترولية هنا تتبع الجزائر سياسة توسعية، آليا ترداد حجم الواردات الجزائرية وهذا يبقى دائما تحت إتكال الجزائر على صادرات المحروقات وفي حالة العكس سنتبع سياسة انكماشية تعسفية.

الخاتمة

الخــاتمة:

سجلت الساحة الدولية مؤخرا اهتماما متزايدا بالنفط وقد جاء هذا الاهتمام نظير الأهمية البالغة التي يلعبها معتمدا عليه سيرورة الأنظمة الاقتصادية ولكن هذا لا يذكر أن الغاز الطبيعي أيضا له مكانته الخاصة إلا أنها عندما تقارن بالاهتمام المفرط بالنفط، تقل أهمية عنه.

إن الاعتماد المفرط لاقتصاد الجزائر على المحروقات جعل منها حبيسة تقلبات أسعار النفط والغاز، فكل تذبذب في الأسعار يخل من رصيد الميزان التجاري مما يجعل الدولة عاجزة أمام سيرورة الحركة الاقتصادية ومعطيات السوق.

إن الاقتصاد الجزائري الريعي وكون أن 97% من صادراته تحت مظلة المحروقات إذا فإن الميزان التجاري أكثر حساسية وتأثرا بتقلبات أسعار المحروقات وفي ظل هذا التذبذب وتبعا للظروف التي تعرفها الجزائر أصبح من الضروري جدا وضع إستراتيجية تحث على إيجاد بدائل دائمة تحمي من أخطار تقلبات الأسعار.

- نتائج البحث:

- المحروقات تعد سلعة ناضبة حيث يشهد في خلال السنوات ثبتا والذي يعني أن الإنتاج المحروقات في الجزائر محدود وسينتهي مع مرور الزمن.

- النفط والغاز سلعتين مهمتين وإستراتيجيتين ذوا مكانة عالمية في الاقتصاد العالمي ويمتلكان ميزات وخصائص جعلتهما يحتلان مكانة قوية في الاقتصاد العالمي.

- عرف تسعير كل من النفط والغاز عدة محطات فسعر البترول بدأ بسعر معلن وانتهى به المطاف إلى مكانزمات السوق.

أما تسعير الغاز فيتطرق إلى طريقة ومكان وكيفية الشحن وكذا نوع العقد المبرم.

– تغير الأسعار الذي يطرأ على كل من الغاز والنفط يكون تبعا للأوضاع السائدة في السوق وكذا الأوضاع العالمية.

– إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل من صادرات هذا القطاع مصدرا رئيسيا للعملات الصعبة، هذه الأخيرة يتم استعمالها في تسوية فواتير الواردات.

– سمحت الوفرة المالية التي جاءت كنتيجة لارتفاع إيرادات المحروقات للجزائر بأن تساهم في رفع رصيد الميزان التجاري.

– نظرا للتبعية الاقتصادية للنفط وقلة الصادرات والاعتماد على تصدير المحروقات فقط بنسبة 97% هذا ما جعل للاقتصاد الجزائري أكثر حساسية وتأثير بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

– يتميز رصيد الميزان التجاري بحساسية كبيرة لأسعار النفط والغاز وحيث أن كل ارتفاع وانخفاض الأسعار يؤثر عليه إيجاب أو سلبا.

– هناك العديد من البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من التبعية النفطية أهمها النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية

– **التوصيات:**

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والمتمثلة في:

– على الدول النفطية ضرورة التخلص من الاقتصاد الأحادي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الزيادة في القطاع النفطي.

– ضرورة توظيف إستراتيجيات وسياسات مغايرة في تنويع الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع ايرادات الصادرات خارج القطاع النفطي.

– للتخلص من آثار أسعار النفط يجب وضع سياسة اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل التدريجي بين الاقتصاد الوطني والعائدات النفطية.

- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة ودعمها ماليا من أجل مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

- تسطير إستراتيجية جديدة تشجع الاهتمام بالقطاع السياسي والزراعي لغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **آفاق الدراسة:**

- الاهتمام بقطاعي السياحة والزراعة.

- التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

اولا الكتب

1. أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة 1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011.
2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
3. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة، عمان، 2006.
4. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، يونيو 2006.
5. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية
6. صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره، على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر،2000.
7. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2001، 2002.
8. عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار ، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
9. عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995.
10. محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، دون سنة.
11. محمد محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000.

المذكرات والرسائل الجامعية :

1. إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود مالية وبنوك، سنة 2016/2015.

2. أمال حاجي، إبراهيم عدلي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970–2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، 2015/2014، جامعة أم البواقي.

3. بلقاسم زياني، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر دراسة حالة (2000–2016)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر، (2000–2014).

4. بلوافي عبد المالك، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971–2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية (2020/2019)، جامعة وهران2.

5. بن لحبيب عمرو، بوهنية منير، أثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر"، رسالة شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2013/2012.

6. بوشعالة مليكة، أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري (1990–2019م)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كمي، جامع أم البواقي، 2021.

7. بولعوار نوال، "الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973–2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2018/2017.

8. جلال الدين داؤد محمد خميس، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري في السودان (1990–2016)، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة السودان، للعلوم والتكنولوجيا، 2019.

9. حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986–2009)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، اقتصاد التنمية، 2011–2012، جامعة وهران

10. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004.

11. خوميجة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة حالة (2000–2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (2017–2018)، جامعة البويرة.

12. سلمى عيايشة، رجاء حمودة، "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (2000–2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016–2017.

13. سمية زموري، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، (2015/2014).

14. سمية زموري، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، (2015/2014).

15. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

16. عيادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، دراسة تحليلية وقياسية (1970-2008)، علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

17. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2013-2014، جامعة وهران.

18. نصر الدين ساري، إستراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة الغازية بين المتطلبات التنموية الداخلية والاحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية (2018/2017)، جامعة سطيف1.